مجلة آداب الحديدة
العدد الثالث
(٣٠٧-٣٥٢) ٢٠١٣

محاولة اغتيال سعد زغلول وتداعياتها
دراسة تاريخية من منظور الوثائق

دكتور محمود احمد قاسم الشعبي
أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية
جامعة صنعاء كلية الآداب

أولا: مقدمة تاريخية:

للتعرف عن كثب على الدوافع والأسباب، التي كانت تقف وراء محاولة اغتيال سعد زغلول، لا بد من استعراض بعض الوقائع المتعلقة بالأحداث السياسية المهمة في تاريخ مصر قبل ذلك، وفي مقدمتها قيام الثورة المصرية في مارس من عام ١٩١٩م، والتي أجبرت الحكومة البريطانية على رفع حمايتها عن مصر والاعتراف بحق الشعب المصري في الاستقلال وتقرير المصير، على الرغم من صدور ذلك الاعتراف مقيداً بأربعة استثناءات خطيرة جداً وتحقيقه لم يتم إلا على مراحل. ففي ٢٨ فبراير من عام ١٩٢٢ أعلنت الحكومة البريطانية من جانب واحد إلغاء الحماية، وأصدرت ما عرف حينها ب "تصريح لمصر "Declaration to Egypt" والذي دخل حيز التنفيذ في مارس من نفس العام.[١] ولكن "التحفظات الأربعة" التي تضمنها ذلك التصريح انتقصت من استقلال مصر إلى حد كبير، وجعلت مختلف أشكال علاقاتها مع دول العالم مقيدة ومرتبطة بذلك التصريح، الأمر الذي أضرر بسيادة مصر واستقلالها بشكل كبير،[٢] خاصة وأنه لم يكن يوجد أي اتفاق مكتوب، ينظم الوضع القانوني والدولي لمصر، ويحدد علاقاتها المستقبلية مع دول العالم، ومع ذلك فقد تحولت مصر-نظرياً على الأقل- من سلطنة تحت الحماية البريطانية إلى "ملكية دستورية وبرلمانية". ففي عام ١٩٢٣ صدر أول دستور مدني في تاريخ مصر المعاصر، تم بموجبه تنظيم واجبات وحقوق سلطات الحكم الثلاث، كما سمح بتشكيل أحزاب سياسية "وتنظيم انتخابات

برلمانية حرة" وخلال الحكم الملكي توقف العمل بالدستور أحياناً وأدخل عليه تغيرات مهمة أحيانا أخرى، ولم تتوقف تلك التعديلات والحذف والإضافة علي الدستور المصري حتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، حينها دخلت مصر مرحلة جديدة ومختلفة من نظم الحكم لا مجال هنا للحديث عنه، وفي فترة الحكم الملكي -١٩٢٢-١٩٥٢- نظمت في مصر "انتخابات برلمانية حرة" فاز حزب الوفد في أغلبها؛ إلا أن التوظيف السلبي لصلاحيات الملك الدستورية في بعض الأحيان، مع غيرها من المعطيات والأسباب كانت تؤدي إلى توتر الأوضاع وضعف الاستقرار السياسي في مصر. تلك الأوضاع وغيرها ساعدت الانجليز على استغلال كل فرصة للتدخل في شؤون مصر الداخلية والخارجية، كلما رأوا فيها ما يخدم مصالحهم، وحتى عام ١٩٣٦ ظلت جميع الحكومات المصرية في حالة نزاع مستمر مع الانجليز من جهة، والملك فؤاد من جهة ثانية والمعارضة الداخلية من جهة ثالثة، ففي ذلك العام توفى ملك مصر فؤاد الأول وانتقل الحكم إلى ابنه فاروق الأول، حينها توفرت الظروف المناسبة للطرفين وتم التوقيع على معاهدة عام ١٩٣٦ التي نظمت علاقات مصر مع بريطانيا بشكل أفضل. وطوال الفترة المشار إليها لم تتوقف احتجاجات التيارات السياسية والأوساط الشعبية المطالبة بالاستقلال التام عن بريطانيا، وكانت تشكل دعماً قوياً للحزب الوطني، الذي أسسه مصطفى كامل عام ١٩٠٧، "ولحزب الوفد" الذي اكتسب اسمه من "الوفد الشعبي المصري" الذي تشكل في ١٣/١١/ ١٩١٨، كما حصل على توكيلات من الأمة المصرية، تخوله أن يتحدث باسمها ويتفاوض نيابة عنها مع سلطات الاحتلال البريطانية، بشأن حق مصر في الاستقلال وتقرير المصير، وجلاء قوات الاحتلال البريطاني عنها. فحينها قاد سعد زغلول الوفد المصري الشعبي المفاوض، ثم ترأسه بعد أن تحول إلى تنظيم سياسي باسم "حزب الوفد". وعلى الرغم من الخلافات الكبيرة بين المؤرخين حول من هو صاحب الفكرة الأولى لتأليف وتسمية ذلك "الوفد" الشعبي فقد أصبح حقيقة واقعة بعد أن تحول إلى تنظيم سياسي تزعمه سعد زغلول وأوصله إلى الوزارة التي شكلها عام ١٩٢٤ وهي أول حكومة مصرية منتخبة.[٣] ظل زغلول رئيساً للوفد حتى وفاته في ١٩٢٧/٨/٢٣،وتجدر الإشارة أن الملك فؤاد كان يبالغ في استغلال صلاحياته الدستورية، ويقوم بحل البرلمان حتى بعد انتخابه بوقت قصير، إذا ظَنَّ أنه

سوف ينتهج سياسة لا تتوافق مع توجهاته، وأصبح واضحاً أن الملك والقوى السياسية المساندة له يشكلون طرفاً والأحزاب والتيارات السياسية الأخرى المعتمدة كثيراً على الدعم الشعبي وفي مقدمتها حزب الوفد والحزب الوطني يشكلون الطرف الآخر للمعادلة السياسية في مصر،وبكل تأكيد ساعدت تلك الأوضاع الحكومة البريطانية على المماطلة في عقد مفاوضات جدية وتوقيع اتفاقية تنظم علاقاتها مع مصر، وبعد فوز حزبه في الانتخابات النيابية في ١٢ يناير من عام ١٩٢٤ شَكَّل سعد زغلول أول حكومة وفدية "منتخبة".

١- محاولة اغتيال سعد زغلول

بعد تصريح الحكومة البريطانية الرسمي لمصر الصادر في فبراير من عام ١٩٢٢ الذي ضمنته إنهاء حمايتها، أصبحت "مصر دولة مستقلة ذات سيادة". ولأن ذلك الإعلان كان أحادي الجانب، فقد ظلت بريطانيا تحتفظ لنفسها بصلاحيات واسعة في مصر،ولذلك بذلت الدولتان في وقت لاحق جهوداً مستمرة من أجل التوصل إلى اتفاقية تنظم علاقات البلدين وفقاً للأسس المقبولة في القانون الدولي. وبعد أن أصبح سعد زغلول رئيساً للحكومة المصرية وزعيماً لحزب الوفد الذي فاز في الانتخابات النيابية في مصر،بدأ زغلول يستعد للسفر إلى لندن للتفاوض مع الحكومة البريطانية، حول الوضع المستقبلي لمصر.[٤] وفي صيف عام ١٩٢٤ قرر زعيم حزب الوفد ورئيس وزراء مصر المنتخب سعد زغلول باشا السفر إلى لندن،آملاً في أن يتوصل مع الانجليز إلى التوقيع على اتفاقية تنظم علاقات البلدين، وقبل أن يغادر محطة قطارات القاهرة، تعرض زغلول لمحاولة اغتيال كادت أن تودي بحياته،وبسببها تم إلغاء تلك الزيارة،وبعد القبض على الجاني،اعترف أن الدافع الرئيسي لما قام به، هو منع زغلول من "خيانة المصالح المصرية". وبعد الواقعة مباشرة بدأت البعثات الأجنبية تُبرق بأخبارها، وتتابع تداعياتها خطوة خطوة، والاقتباس التالي يمثل ما تضمنته أول برقية بعث بها المفوض الألماني من القاهرة إلى برلين، ثم ملخص محتوى مذكرة المندوب السامي البريطاني في مصر.

"أصيب رئيس الوزراء، سعد زغلول، صباح اليوم، في محطة قطارات القاهرة، بطلقة من مسدس [...] وكونه يعاني من مرض السكري، فإنه يُخشى على حياته."[٥] ومن محاسن

الصدف أن الإصابة لم تكن قاتلة، ولكنها جرحت سعد زغلول فقط. وبالنسبة للجاني فقد تم القبض عليه فوراً وفي نفس المكان، وتبين انه طالب مصري، يدعى عبد اللطيف عبد الخالق الدبشاني، كان قد عاد لتوه من برلين إلى مصر.[٦] وذكرت الوثائق أن عبد الخالق الدبشاني، كان قد حاول الوصول إلى سعد زغلول، قبل أيام من الحادث المذكور ولم ينجح، إلى أن تمكن من تنفيذ ذلك الاعتداء في صباح يوم ١٢ يوليو ١٩٢٤، وقد اعترف أن ما دفعه إلى ذلك الفعل هو أنه - وبصفته عضواً في الحزب الوطني المصري- يريد وقف المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية،[٧]وبالنظر إلى الأوضاع السياسية القائمة حينها، فإن اعتراف عبد الخالق الدبشاني لم يكن مفاجئاً قط؛فحينها كانت بعض القوى المعارضة وفي مقدمتها الحزب الوطني المصري ترفض كل أشكال الحوار والمقترحات التي لا تتضمن الانسحاب الكامل للقوات البريطانية من مصر مع خروج الشخصيات المدنية المؤثرة.

٢- الاتهامات ضد الحزب الوطني المصري:ـ

شكل ذلك الوضع الخطير من الصراع الداخلي عاملاً حاسماً في الإجراءات السياسية والإدارية والقانونية التي تم اتخاذُها في مصر على اثر محاولة اغتيال زغلول، فبعد الحادثة مباشرة قامت السلطات المصرية حملة اعتقالات واسعة النطاق، وتم توجيه سلسلة من الاتهامات والاستجوابات وقد استغلت بعض الجماعات السياسية ذلك الوضع لتصفية حساباتها مع أعدائها ومنافسيها القدامى في محاولة للتخلص منهم وعندها تم اعتقال الكثير من الناس.

وبطبيعة الحال يمكن تفهم اغلب النقد واللوم الذي كان موجهاً صوب الحزب الوطني المصري، وأن تجاهل ذلك لم يكن سهلاً، لأن المعتدي كان من أوساط الحزب الوطني،[٨]"I understand there is some evidence of Watanist instigation" ويعد الشيخ عبد العزيز جاويش أبرز المعتقلين، الذين يمثلون كبار قادة الجناح الإسلامي، في أهم الأحزاب الوطنية المصرية، خاصة بعد أن عثر بحوزته على بعض الصور التي تجمعه بالمعتدي.[٩] وبغض النظر عن ثبوت مسوغات الاتهام الواقعية من عدمها، فقد تركزت جميع الاهتمامات في مصر حينها على اعتقال جاويش، أحد أبرز

المعارضين للإنجليز في مصر، والذي مثل اعتقاله إضعافاً كبيراً للمعارضة،ويدل على ذلك ما أفصح عنه الصحفي م. خوري، محرر صحيفة الأهرام أمام "liaison officer"OMT ضابط الارتباط البريطاني حين قال إن غياب جاويش عن الساحة السياسية سيلقي ترحيباً لدى الرأي العام المصري.(١٠) تلك المعلومات تظهر الوضع السائد في تلك الفترة وما وصلت إليه العلاقة بين الأحزاب المصرية المتنافسة في الحكومة والمعارضة، وكذلك جاء اعتقال الشيخ جاويش متوافقاً مع المصالح البريطانية. فقَبل أسابيع من الاعتداء على زغلول، نشر الشيخ جاويش على صفحات جريدة اللواء، التي كان يرأس تحريرها -ومعها صحف أخرى- مقالات تدعو إلى مقاطعة البضائع الإنجليزية.(١١)

تحدثت الوثائق والتقارير الدبلوماسية أن محاولة اغتيال سعد زغلول قد أتاحت الفرصة لكل من الملك فؤاد وحزب الوفد الحاكم والإنجليز؛ لإضعاف المعارضة الوطنية التي كان يتبناها الحزب الوطني المصري. ففي تقرير بعث به المفوض الألماني في القاهرة "جوزيفمارتينز" إلى خارجية بلاده في برلين ذكر فيه أن سلطات التحقيق أرادت القبض على رئيس الحزب الوطنيٌ حافظ بايْ رمضان بعد اعتقال جاويش، وأضاف قائلاً : "بالأمس قامت مظاهرة كبيرة في القاهرة ضد الحزب الوطني، ويبدو أن الحكومة -بعد محاولة الاغتيال- عازمة على مواجهة كافة الوطنيين الذين قاموا بالدعاية بالكلام أو بالكتابة ضد مفاوضات لندن."١٢ وبذلك حققت حكومة حزب الوفد -ليس فقط- مصلحتها المتمثلة بإضعاف الحزب الوطني المنافس المباشر لها "في نفس المستوى الشعبي" بل قامت بحل حزب العدليين "حزب الأحرار الدستوريين" المعارض المتأثر بالحزب الوطني. وبذلك اكتسب حزب الوفد أعضاءً جدد وذكر المفوض الألماني مارتينز أن الكثير من المصريين استغلوا تلك الأزمة السياسية الداخلية وقاموا باتهام الأشخاص الذين يبغضونهم بأن لهم علاقة بالحادثة وبلغوا عنهم سلطات التحقيق،(١٣) وهكذا يتضح أن سياسة الانتقام من المنافسين تمثل أهم الأساليب التي لا تزال تمارس حتى يومنا هذا في الكثير من دول العالم الثالث والعالم العربي بوجه خاص.

٣- الاتهامات ضد الخديوي عباس حلمي الثاني:ـــ

لم تقتصر تلك الاتهامات على قادة وكوادر الحزب الوطني المصري فقط، بل طالت أشخاصاً من الوسط السياسي لا علاقة لهم بمحاولة اغتيال رئيس وزراء مصر، ولكن حزب الوفد حاول استغلال تلك الظروف، مستخدماً كل ما في وسعه من قدرة لربط خصومه السياسيين من كل الأطياف بتلك الواقعة، والإساءة إلى سمعتهم. فقد تم توجيه الاتهام إلى الخديوي عباس حلمي الثاني الذي تم عزله من خديوية مصر بغير حق من قبل السلطات البريطانية في نهاية عام ١٩١٤، ومن جانبه ساهم الملك فؤاد في توجيه تلك الاتهامات ولو من وراء الكواليس على الأقل. ويرى الدبلوماسي الألماني في القاهرة أن الملك فؤاد لعب دوراً مهماً في ذلك الأمر، ففي تقريره الخاص بسير عملية التحقيق ذكر أن "الحكومة تبحث حالياً -ربما بإيعاز من الملك- في ربط الخديوي السابق بالقضية؛ فقد اعتقلت العديد من أنصاره، وتقول أخبار فحواها أن الأمر يتعلق بمؤامرة بين الخديوي السابق والوطنيين."[١٤] ولا شك أن الملك فؤاد كان له تأثير كبير -ليس في هذه القضية فحسب- بل أيضاً في بقية إجراءات التحقيق، التي كانت دائما تراعي مصالح الملك دون أن يظهر اسمه بشكل مباشر، إلا متزامناً مع اتهام الخديوي السابق، وهذا مثال آخر على الانتقام من المنافسين على السلطة، خاصة وأن الخديوي كان لا يزال في نظر الملك فؤاد المنافس الخطير على الحكم في مصر، ويعد الحزب الوطني المصري أقوى التيارات السياسية المنافسة لسعد زغلول.

إن مسوغات الاتهام ضد "عباس حلمي الثاني" جاءت من مصادر مختلفة تقدمها السياسي المصري "نشأت باشا" المقرب من الملك فؤاد ومؤسس حزب الاتحاد، حيث قام ببث شائعات مثيرة جداً ظهرت بعد الاعتداء على زغلول باشا مباشرةً؛ وقد تم نشرها مجهولة المصدر، زاعمة أن الاعتداء على زغلول قام به شخص أرميني، ومن غير المستبعد، أن يكون أصحاب تلك الإشاعات قد أرادوا توريط الشعب المصري المتحضر والمسالم في أعمال عنف وجرائم ضد الأرمن، الذين كانوا ولا يزالون، يُذَكِّرون العالم بين الحين والآخر بجرائم حرب يتهمون الأتراك بارتكابها ضدهم أثناء الحرب العالمية الأولى. وقد استنتج ضابط الارتباط البريطاني في مصر OMT,"liaison officer"

الذي لم نعرف عنه سوى هذه الصفة والحروف المختصرة- أن مدبري تلك المؤامرة كانوا يرغبون في "انتشار تلك الإشاعة الخاطئة -حول الاعتداء على حياة زغلول- لكي تحدث فوضى وإراقة للدماء، مما قد يستدعي تدخلاً للقوات الأجنبية فيؤدي إلى سقوط الملك وحكومة زغلول باشا، وعندئذٍ ستكون الفرصة سانحة للخديوي عباس حلمي الثاني لكي يبرز من جديد ويتقرب من الإنجليز مظهراً لهم أنه مستعد لإعادة الأمن والنظام وقادر على وضع نهاية لتلك الظروف المنبعثة من استياء الناس من وجودهم الطويل جداً في البلاد. ولذلك يسهل التصديق أن عباس حلمي هو المحرك الأساسي للموضوع بأكمله."[١٥] ومن محاسن الصدف أن نشأت باشا فشل في تقديم أدلة واقعية ومنطقية تؤكد صحة ادعاءاته، لكن ذلك الحال الذي وصلت إليه تلك القضية كون قناعة بإمكانية التخلص من أي خصم سياسي آخر، وذلك بتوجيه الاتهام إليه بصورة سريعة مثلما حدث مع الخديوي السابق. ورغم ذلك كله لم يتم التوصل إلى دليل إثبات يدين الخديوي عباس حلمي الثاني من خلال الأدلة التي ربطت بينه وبين قضية التآمر على الحكومة، وكانت سلطات التحقيق تستند بالأساس إلى ما ذكرت أنها أدلة إثبات عثرت عليها لدى مقيمة أجنبية تدعى "مدام دو افيرينوفيزنيفسكا" "Madame d'AvierinoWiszniewska"[١٦] والتي يبدو أنها كانت مواطنة إنجليزية، لأن وزير الخارجية المصري "واصف غالي" باشا طلب من المندوب السامي البريطاني اللورد أللنبي شخصياً الإذن بتفتيش منزل تلك السيدة.[١٧] وبعد موافقة الإنجليز قال المصريون إنهم ضبطوا أدلة إثبات خطيرة ضد الخديوي السابق لدى تلك السيدة المشتبه بها. حينها أشار نشأت باشا في رسالة بعث بها إلى "المحقق الإنجليزي OMT" قال فيها "سوف تتذكر أنها أكدت ولاءها للخديوي السابق في الرسالة وذكرت أنه كان الشخص الوحيد الذي استطاع تعزيز السياسة البريطانية في هذا البلد وأننا لو ناصرنا قضيته فسيعود إلى هنا وسيغير الأوضاع ويقضي على كل الجماعات الحزبية الموجودة وسوف يؤسس حكومة تحظى بالقبول في البلد."[١٨] غير أن نشأت باشا لم يذكر تاريخ تلك الرسالة، فقد تكون عائدة إلى فترة الحرب العالمية الأولى، وهكذا؛ واعتماداً على تلك المضبوطات وغيرها زعمت سلطات التحقيق أن عباس حلمي الثاني ينتمي إلى "فرق اغتيالات" قد تكون مسئولة ليس فقط عن محاولة اغتيال رئيس الحكومة؛ بل أيضاً عن هجمات

محتملة ضد الرعايا الإنجليز في مصر.[١٩] الاتهامات والأحكام المسبقة ضد المعارضين السياسيين المشابهة لمزاعم نشأت باشا المشار إليها لا تزال تعيد وتكرر نفسها في الكثير من بلدان العالم الثالث والعربية منها بوجه خاص.

بطبيعية الحال، شغلت تلك الاتهامات الموجهة ضد الخديوي السابق، الرأي العام المصري حينذاك، ومع ذلك فقد تبين أنه لا توجد أبداً أدلة إثبات مقنعة. أما الصحف القريبة من حكومة حزب الوفد فقد ركزت في مقالاتها على اتصالات قالت إنها جرت بين الخديوي وأعضاء الحزب الوطني المصري، وزعمت أن عباس حلمي وشركاءَه يقومون -تحت مظلة الحزب الوطني- بتوجيه الهجمات وتمويلها انطلاقا من أوروبا. ولذلك طلب حزب الوفد من الحزب الوطني أن يبتعد تماماً عن الأماكن المشبوهة بالإجرام السياسي.[٢٠] وعن المزاعم القائلة بأن الهجمات تُوجه وتُمول انطلاقاً من أوروبا فقد كان يقصد بها - بدرجة أساسية- أن كلاً من عباس حلمي المقيم في أوروبا "والشيخ جاويش" المقبُوض عليه في مصر يدعمان الطلاب المصريين في برلين. وطبقاً لمزاعم نشأت باشا فلا يحصل على المال من الطلاب إلا الذين يؤمنون بالمبادئ السياسية للخديوي السابق.[٢١].

يبدو أن تلك الاتهامات قد خفت حدتها ولم يعد ممكناً تأكيدها أو إثباتها بالأدلة، فقد اتضح أن مزاعم التآمر على الحكومة المصرية والاعتداء على زغلول باشا الموجهة ضد الشيخ جاويش والخديوي عباس كانت مختلقة ليس إلا؛ وقد تم تبرئتهما من قبل المحكمة. وفي هذا الصدد بعث المفوض الألماني "مارتينز" برسالة مقتضبة إلى برلين "في التحقيقات المتعلقة بالمؤامرة المزعومة [...] استوجب إطلاق سراحهم [المعتقلين]؛ لأن الحكومة لا تمتلك أي دليل يثبت ارتكابهم للجريمة المتهمين بها".[٢٢] وقد توافقت الوثائق البريطانية والألمانية في القول أنه لم يتم إدانة المتهمين. وكما أشرنا سابقا إلى أن الهدف الواضح من وراء تلك الاتهامات هو إضعاف الخصوم السياسيين إلى أقصى حد ممكن. فمن خلال حديث سري دار بين المحرر السياسي لصحيفة الأهرام المصرية "م. خوري" وبين ضابط التحقيقات البريطانيOMT اتضحت من خلاله البواعث الحقيقية التي شكلت أساساً لملاحقة المتهمين؛ حيث أشار إلى أنه "ينبغي أن تتوافق الحكومة مع الملك فيما يخص ملاحقة الوطنيين، ونحن [الإنجليز] على يقين بأنها سوف تتخذ كافة

الخطوات التي من شأنها أن تجعل الشعب يبغض الوطنيين والخديويين معاً."[٢٣]

على الرغم من أن الملك تحالف في تلك الظروف مع رئيس حكومته سعد زغلول، فقد "حاول من خلال المحاكمة أن يقضي على خطر أتباع الخديوي السابق وأن يحرج بعض الأعضاء البارزين في حكومة الوفد ويجعلهم في يده."[٢٤] وفي السياق ذاته تؤكد التقارير الألمانية أن زغلول تمكن من تقوية مركزه بشكل ملحوظ في القضية برمتها، فمن خلال الملاحقات والتحقيقات والاعتقالات ضد الكثير من أعضاء الحزب الوطني تم إضعاف ذلك الحزب إلى حد كبير، وفي الوقت ذاته تحول حزب العدليين [نسبة إلى عدلي يكن باشا] عن سياسته المعارضة، وهو الحزب الذي كان محَارَباً من قبل حزب الوفد. وبذلك "فإن محاولة الاغتيال –وما أحدثته من آثار– قد أدت إلى تدعيم مكانة زغلول الداخلية بصورة مطلقة"،٢٥ وزادت المظاهرات الكبيرة التي حدثت بعد خروجه من المستشفى من تعزيز مركزه الداخلي،وتحت تلك الظروف يجب أن لا نستغرب الأسباب التي جعلت الملك فؤاد يسعى إلى إضعاف الوفديين أيضاً. فمن واقع الإجراءات التي تمت ضد المدَّعَى عليهم بارتكاب جريمة الاعتداء، يبدو الأمر غير معقول من الوهلة الأولى، لأن محاولة الاغتيال نُفِّذت ضد رئيسهم. ولذلك اعتقد المفوض الألماني مارتينز، أن الوفديين كانوا قادرين، من خلال العمل السري، أن يعرضوا الملك لانتكاسة في هذه القضية.[٢٦]

بالتزامن مع الاتهامات المغرضة التي وُجهت للمعارضة داخل مصر، والتي استحال إثبات علاقتها بمحاولة الاغتيال، تم أيضاً توجيه الاتهام إلى أطراف خارجية، وفي مقدمتها وزارة الخارجية الألمانية، بأنها تدعم الخديوي عباس، وجاء ذلك الاتهام مرتبطاً "بفضيحة القنصل" والتي سيأتي الحديث عنها لاحقاً، كذلك تم توجيه الاتهام إلى السلطان البريطانية في مصر بتورطها في حادثة إطلاق النار على رئيس الوزراء المصري.

٤– اتهام الحكومة البريطانية بعلاقاتها بالحادث:ـــ

أدت محاولة اغتيال رئيس الوزراء المصري سعد زغلول، إلى خلط الأوراق السياسية في الساحة المصرية، وامتدت ذيولها على القوى الأجنبية في الداخل والخارج. وفي تلك الفترة نشرت الصحف الكثير من المقالات، بعضها اتهمت الحكومة البريطانية بأنها

وفرت الدعم المباشر لعملية الاعتداء، أو بأنها صاحبة المصلحة بشكل غير مباشر على الأقل.[٢٧] وفي الحال احتج اللورد أللنبي على تلك الاتهامات، لأنها كما يقول "تعبر عن نبرة عدائية ضد بريطانيا، وتقوي الموقف العام المعادي لها". وعن حديثه مع "م. خوري" المحرر السياسي لصحيفة الأهرام المصرية كتب ضابط الارتباط الإنجليزي: "لقد أخبرني خوري بأن المثقفين على قناعة بأننا [أي الإنجليز] بريئون تماما؛ أما بالنسبة للشعب فإنه يصدق ما تريد الحكومة أن يصدقه."[٢٨] ومع ذلك تبقى شبهة منطقية لم يستطع أحد أن يزيل اللبس عنها، ومحورها يدور حول المصير الغامض لاختفاء سلاح الجريمة، وكانت الشبهات تحوم حول قائد الشرطة الانجليزية في القاهرة المدعو "انجرامزباى"؛ فبحسب أقوال الشهود إن سلاح الجريمة "المسدس" قد تم تسليمه في موقع الحادث من قبل أفراد الشرطة المصرية، إلى الضابط البريطاني انجرامزباى، الذي وضعه في جيبه،" ولأنه لم يتم توضيح تلك الواقعة بما فيه الكفاية، فقد اتخذتها بعض الصحف المصرية ذريعة لمواصلة نشر الاتهامات ضد الإنجليز.[٢٩] وفي مقالة نشرتها صحيفة فرنسية اتهمت فيها الحكومة البريطانية بالمساهمة في الاعتداء.[٣٠] الأمر الذي جعل المندوب السامي في مصر، اللورد اللنبى يستفسر من وزارة خارجية بلاده، حول إمكانية وجود "أهداف مصرية" من وراء تلك المقالة، التي لمحت إلى وجود شبهة، بمساهمة بريطانية في محاولة الاغتيال.[٣١] وحول استفسار للورد أللنبي، عما إذا كان هناك تأثير مصري محتمل، في توجيه ذلك الاتهام، أجابه السيد ويلرت: "لا أظن أننا قادرون على اكتشاف ذلك، وسوف نكون ممتنين لو تمكن موراي وغيره من موظفي الخارجية البريطانية من معرفة ذلك."[٣٢]

٥- مقتل حاكم عام السودان وتأثير ذلك على مستقبل السياسة البريطانية في مصر:ـ

لم تكن تداعيات محاولة اغتيال سعد زغلول قد غابت عن اهتمام الدوائر المعنية في الداخل والخارج، حتى وقع حادث اعتداء آخر في القاهرة في خريف عام ١٩٢٤ قتل فيه Sir Lee Stack، حاكم عام السودان البريطاني، وبعد وقوع ذلك الحادث ونتيجة له أيضاً؛ أصبح واضحاً أن هناك ضرورة لعقد مفاوضات بريطانية مصرية. وفيما يتعلق بأحداث الفترة السابقة واللاحقة للاغتيال، يحتفظ الأرشيف البريطاني بتقريرين شاملين،

تم إعدادهما من قبل خبراء تابعين للسلطة البريطانية في مصر وصفا فيها مختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية في مصر، وبينا الرؤى المستقبلية لما يجب أن تساهم به السياسة البريطانية في تلك المنطقة.

التقرير الأول أعده"E.A. Fisher" وضمنه مقترحات "موضوعية" للمفاوضات المقبلة مع مصر،[٣٣] ودعما وجهة نظره بمبررات أساسية مؤداها أن بريطانيا لم تحصل على أي مكاسب تستحق الذكر طوال فترة احتلالها لمصر، وعلى العكس من ذلك فإن كل شيء قد سار في صالح وادي النيل. "وخلال أربعين عاما من الاحتلال رفعنا البلاد من تحت الأنقاض، إلى درجة رفيعة من التطور والازدهار، لم تعرفها مصر قط منذ ستة الآلاف عام مضت من تاريخها،" وعلى الرغم من تلك النتيجة، رأى فيشر أن بلاده قد فشلت في شراكتها السياسية مع مصر، على الرغم من كل المكاسب التي تحققت على الصعيد السياسي والاقتصادي، والتي استفاد منها المصريون أولاً ثم الأجانب في مصر ثانياً، فقد وجدت مقاومة شديدة للوجود والتدخل الإنجليزي، ولذلك سيكون من المعقول أن تتخلى الحكومة البريطانية عن الاستمرار في تحمل المسئولية في مصر،[٣٤] غير أن فيشر حذر في تقريره من أي انسحاب متسرع، فمن جهة يحق لبريطانيا الانسحاب، ومن جهة أخرى هي ملزمة في البقاء في مصر.[٣٥] غير أنه لا ينبغي للحكومة البريطانية أن تبدو ضعيفة أمام الأقلية الوطنية الصغيرة، وعلى العكس من ذلك، يجب عليها أن تؤمن ما تحقق لمصر من حريات ورخاء، عن طريق بقاء قواتها وموظفيها هناك. في الوقت ذاته نصح فيشر الحكومة البريطانية، بعدم التقليل من شأن القوى المصرية الطامحة في الاستقلال الكامل، وركز على وجهة النظر القائلة بالانسحاب النهائي، من خلال سرد الشروط التي يمكن في ظلها أن يتحقق انسحاب الموظفين والقوات الإنجليزية من مصر، ومن تلك الشروط: أن على مصر عدم تبني أي مواقف عدائية ضد بريطانيا في المستقبل، وأن لا يتفوق أي نفوذ أجنبي في وادي النيل على النفوذ البريطاني. ونوه فيشر إلى شرط أساسي قال إنه لا يجوز إغفاله لكي تستقر المفاوضات المتعثرة، وأن الشرط هو: استمرار نفوذ القوة العسكرية البريطانية، لكن كاتب التقرير كان يرى أن "المعضلة الكبرى تكمن في الاحتلال العسكري، الذي يبدو أنه أصبح عائقاً، ويجعل الحكومة المصرية الصديقة تظهر فاشلة أمام المتطرفين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى

تعتبر حكومة جلالة ملك [بريطانيا] أن الاحتلال عامل أساسي يخولها تحمل المسئولية تجاه القوى الأخرى."[٣٦] وفي الأخير قدم فيشر مقترحاً يخرج طرفي المفاوضات من ذلك الموقف المحرج، بحيث يمكن للقوات البريطانية أن تنسحب من وادي النيل، إذا وُضِع الجانب الشرقي من قناة السويس -شبه جزيرة سيـــناء- تحت تصرفها، وقال إن موقع سيناء سوف يضع القوات البريطانية في موقع جغرافي واستراتيجي ممتاز، يفصل بين مسلمي آسيا ومسلمي أفريقيا.[٣٧] وفي النهاية احتوى التقرير على إشارات ركزت على مسألة قناة السويس الكبيرة؛ وخاصة فيما يتعلق بالتحديثات التقنية بشكل أساسي.[٣٨]

ثانياً: تقييم الإنجليز للقوى السياسية في مصر:ـ

التقرير الثاني أعده ج. موراي J. Murray قَيَّم من خلاله مختلف القوى السياسية في مصر، بعد حادث اغتيال السير لي إستيك ومن غير المستبعد أن يكون التغير الحكومي في مصر سبباً في إعداد ذلك التقرير. فحينها عمت البلاد فوضى عارمة عقب اغتيال إستيك، مما أدى في النهاية إلى استقالة حكومة سعد زغلول, وإحلال حكومة زيوار باشا محل حكومة حزب الوفد المنتخبة. "وقبل أن نبحث في الاتجاهات، التي يمكن أن تحدث في إطارها تطورات سياسة، نجد أنه من المفيد أن نستعرض القوى التي يبدو نشاطاتها أكثر تأثيراً في تلك التطورات."٣٩ بتلك المقدمة بيّن موراي الهدفَ من تقريره، الذي ضمنه تحليلاً دقيقاً للقوى السياسية الفاعلة والمنظّمة، التي ينبغي للحكومة البريطانية أن تأخذها في الحسبان عند التفاوض حول الوضع الحالي والمستقبلي لمصر وقد جاء ترتيبها على النحو التالي:

١- الملك فؤاد:ـ

في بداية تقييمه للقوى السياسية المصرية، وصف موراي الملك فؤاد بأنه ذكي وطموح، علاوة على إنه سياسي دساس ومراوغ وباطش لا يرحم، ولكن تنقصه الكفاية في فن إدارة الدولة،[٤٠] وما يضعف من مكانته على الصعيد السياسي الداخلي حقيقة أنه ليس من مواليد مصر، لذلك لا يحظي بتأييد الشعب المصري، الذي ينعته بلقب "interloper" "الدخيل"، ولكنه يحظى بدعم من الأزهر، حيث يوجد له فيه نفوذ كبير.

وقال موراي: "إن هذا الأمر قد جعل الملك فؤاد في موضع قوة في البلاد، الأمر الذي جعل كل الحكومات المصرية تأخذه بعين الاعتبار."(٤١)

٢- حزب الوفد:ـ

منذ تأسيسه وحتى كتابة ذلك التقرير كان حزب الوفد -الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء "السابق" سعد زغلول- يعد التنظيم السياسي الأكثر شعبية في مصر، وفي تقريره ذكر موراي أن حصول الوفد في انتخابات عام ١٩٢٣ على الأغلبية المطلقة؛ كان نتيجة لمركزه القوي.(٤٢) وذكر أنه توصل إلى تلك النتيجةً لعدة عوامل منها: تأثيره الكبير على الصحافة المصرية، وبعض الصحف الصادرة باللغة الفرنسية. في الوقت ذاته كان حزب الوفد يتمتع بدعم كبير من الطلاب والحركة النسائية المصرية، وألمح موراي إلى أن "الوفد" الحقيقي الذي انبثق منه اسم حزب الوفد، قد حظي داخل حزب زغلول بمركز أكثر قوة مما كانت عليه حكومة زغلول. وفي الواقع شكل الوفديون أقوى جماعة سياسية في البلاد، وبسبب سياسة الملك، حيل بينهم وبين تشكيل الحكومة وتولي أعمالها أكثر من مرة، وكان استغلال الملك للدستور يتسبب في عدم الاستقرار وتدهور الأوضاع الداخلية. لتلك الأسباب وغيرها اشتد الصراع السياسي في مصر بين الوفد وأحزاب المعارضة من جهة -وفي مقدمتها الحزب الوطني- وبين الملك والجماعات المؤيدة له من جهة ثانية، والانجليز بما لديهم من امتيازات من جهة ثالثة. وحول دور الطلاب ذكر"موراي" في تقريره أنهم ينقسمون إلى مجموعتين كبيرتين؛ إحداهما طلاب الدراسات الدينية في جامعة الأزهر، والأخرى ينتسبون إلى مؤسسات تربوية دينية مشابهة، ومن ذلك المنبع جاء أغلب أنصار القوميين أو الوطنيين، وبشكل عام وصّف موراي الطلاب المصريين بأنهم "من صنع الحكومة والمدارس الأهلية والجامعات"، وهو بذلك ربما يقصد في الأساس أنصار زغلول.(٤٣)

٣- الحركة النسائية المصرية:ـ

عرف "موراي" في الصفحة الثانية من تقريره الحركة النسائية المصرية بهذا اللفظ التركي-الإنجليزي "Harim Ladies" "السيدات الحريم " وقال إن لتلك الحركة دور سياسي متزايد، وقد ذكر أن أغلب النساء الشابات ينتمين إلى منظمات سياسية تتبنى

أهداف متطرفة ومن بينها "منظمة أمهات المستقبل". وكما ذكرنا سابقاً فقد كان حزب الوفد يتمتع بدعم كبير في أوساط الحركة النسائية. ويؤكد كاتب التقرير أنه كان للنساء المنظمات تأثير واسع على الطبقات العليا والمتوسطة، وكذلك على الطلاب صغار السن.(٤٤)

٤- حزب الأحرار:ـ

في سياق حديثه عن التيارات السياسية المصرية، وصف موراي حزب الأحرار الدستوريين بأنه "حزب معتدل"، من بين قيادته النافذة رجال دولة سابقين، يتقدمهم كبار ملاك الأرض. وتجدر الإشارة إلى أن تقرير موري قد احتوى أيضاً على معلومات مهمة، بعضها سرية جداً، ومعرفتها يوحي بأن موراي كان واحداً من كبار المخبرين البريطانيين في مصر. فبالإضافة إلى ما سبق ذكره، أفشى موراي عن معلومات سرية متعلقة برجال الدولة المصرية، تفيد بأنهم كانوا سينظمون إلى حزب الأحرار لولا خشيتهم من أن يصفهم الوفديون "بالخيانة"؛ ولكن موراي لم يكتب بوضوح عن خلفيات تلك الحجة.(٤٥)

٥- الوطنيون المصريون:ـ

بعد عرضه الموجز لحزب الأحرار، تحدث موراي عن قوة المعارضة الوطنية المتشددة والمنادية بضرورة الانسحاب التام للإنجليز من مصر والسودان أولاً، ثم بعد ذلك يمكن قيام مفاوضات بين البلدين. ومن ذلك المنطلق تتضح أسباب الخلافات التي نشبت من بداية إعلان استقلال مصر، بين المؤيدين لقيام مفاوضات مع بريطانيا من جهة، والوطنيين الرافضين من جهة أخرى. وطبقاً لما جاء في تقرير موراي، فقد كان الوطنيون متشددين في إيمانهم بفكرة قيام دولة إسلامية مستقلة، على خطى الزعيم الوطني المصري الأول مصطفى كامل. وفي برامجهم السياسية كانوا يتبنون مشروع الوحدة الإسلامية، وذلك هو نهج زعيمهم المعروف الشيخ عبد العزيز جاويش بوجه خاص. وفي السياق ذاته ذكّر موراي بعلاقات التعاون بين الوطنيين والخديوي السابق، مشيراً إلى إمكانية اعتبار ذلك الأمر سبباً جوهرياً كافياً للتباعد الكبير بينهم وبين الملك فؤاد المعين من قبل الإنجليز.(٤٦)

٦- مهام الحكومة الجديدة:ـ

أكمل موراي تقريره عن الوطنيين المصريين وبعدها تحدث عن الحالة السياسية في مصر وعن أهم واجبات الحكومة الجديدة برئاسة "زيور" باشا والملك فؤاد فقال:

"The preceding paragraphs indicate the formidable nature of the task which confronts Ziwer Pasha in his attempt to overthrow Zaghloulism, in other words the Wafd"[٤٧]

الاقتباس السابق يوضح طبيعة المهمة الصعبة لزيور باشا الهادفة إلى القضاء على مبادئ زغلول "الزغلولية" وبكلمات أخرى الوفد. وكذلك تحدث موراي عن دور الملك في ظل الأوضاع الجديدة. وبشكل مباشر طلب موراي من حكومته أن تضغط على الملك فؤاد: "الملك فؤاد يجب أن يعلم بوضوح أن عرشه سيكون في خطر إذا لم يدعم الحكومة الجديدة بشكل جدي". لكي يتوافق عمل حكومة زيوار باشا مع المصالح البريطانية. في الوقت ذاته طلب موراي من "الأحرار الدستوريين" أن يتحملوا مسئوليتهم السياسية.

وبناءً على ما سبق يبدو أن موراي كان يعتبر أن حزب الوفد مساهماً بشكل أو بآخر في مقتل السير "لي إستاك"، فقد ربط بوضوح بين مهمة القضاء على مبادئ زغلول "الزغلولية" وبين المطالبة بالقبض على "أفراد عصابة القتل". كما لو أن موراي قد أدرك بنفسه صعوبة المهمة المذكورة، التي يصعب التغلب عليها، من خلال طرحه لهذا السؤال: "كيف يمكن حث الحكومة المصرية على القيام بمثل هذه المهمة "How can an Egyptian Government be induced to undertake such a task"?[٤٨]

ثالثاً: ردود أفعال حادثة الاغتيال في ألمانيا.ـ

حيث إن الطالب المصري عبد الخالق الدبشاني قد جاء من مقر دراسته في برلين قبل فترة قصيرة من تنفيذه لعملية الاعتداء على زغلول، فقد توجهت الأنظار إلى ألمانيا وتم الربط بينه وبين المشتبه بهم من حوله؛ فالشيخ عبد العزيز جاويش الذي أُودِع السجن مؤقتا في مصرً، كانت تربطه علاقة جيدة بالفاعل وبخديوي مصر السابق عباس حلمي الثاني المنفى في أوروبا من بداية الحرب العالمية الأولى. وطبقا لما ورد في الوثائق السرية الألمانية والبريطانية من معلومات متعلقة بتلك القضية وأدلة "تثبت" علاقة الجاني

بالشيخ جاويش، وهي عبارة عن صور فوتوغرافية جماعية للاثنين معاً. تلك الأدلة مبنية على مزاعم سلطات التحقيق المصرية، عند ذلك تضاعفت الشكوك في سرعة قيام السلطات المصرية، بتوجيه اتهامات عابرة إلى ألمانيا، وبالذات إلى وزارة الخارجية، بحجة أنها تدعم جماعات مقربة من الشيخ جاويش والخديوي عباس حلمي.

١- توجيه الاتهام إلى ألمانيا:ـ

جاءت الاتهامات المصرية ضد ألمانيا عن طريق محمد فكري باشا "سفير" مصر في باريس الذي أطلع زميله سفير ألمانيا في العاصمة الفرنسية السيد ريتRieth بالاتهامات الموجهة ضد وزارة الخارجية الألمانية. قال الدبلوماسي المصر: إن كل من فراي هر فون ريشتهوفن وكورت بروفر "Freiherr von Richthofen und Curt Prüfer" – وهما من كبار موظفي إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الألمانية– قدما دعماً للخديوي عباس حلمي الثاني بصفة خاصة.(٤٩) وفي رده على خطاب السفير الألماني في باريس، لم ينف ريشتهوفن وجود اتصالات بينه وبين عباس حلمي، إلا أنه قال إن تلك الاتصالات لم يكن لها طبيعة سياسية بتاتاً،(٥٠) مضيفاً في رده "أنا أعتقد أن الملك شخصياً يقف وراء هذا الموضوع؛ لأنه يكره الخديوي ويريد استغلال حادثة الاعتداء على زغلول للإضرار بالخديوي."(٥١) بسرعة تمكنت وزارة الخارجية الألمانية من إضعاف الاتهامات المصرية ضدها،(٥٢) وخاصة بعد أن اعترف كل من وزير الخارجية المصري ومبعوثه في باريس بأنهما "تلقيا أخباراً حول تصرفات ريشتهوفن وبروفر اتضح فيما بعد عدم صحتها،(٥٣) بعد ذلك تحولت فرضيات الجانب المصري نحو الخديوي السابق، بأنه شخصياً قد يكون من ساهم في إقحام الخارجية الألمانية في مكائده.(٥٤) وتلك هي أسهل الطرق لاتهام الآخرين، فالخديوي يعد الحلقة الضعيفة في السلسلة، بدلا من الألمان الذين نفوا تلك التهمة بسرعة، وطبقاً لما جاء في الوثائق؛ فإنه يصعب التقليل من شأن التوضيحات المصرية، رغم أنها تبدو غير منطقية، لوجود علاقة قوية بين اتهام وزارة الخارجية الألمانية وفضيحة القنصل المصري في برلين، التي حدثت في بداية سير التحقيقات الخاصة بمحاولة اغتيال زغلول. فلا يستبعد أن يكون الاتهام المصري قد جاء رداً على الاستدعاء "الإجباري" للقنصل "إبراهيم علي" من

برلين والذي تجاوز صلاحياته وقام بطريقة تعسفية بتفتيش منازل طلاب مصريين مشتبه بهم قبل أن يحصل على إذن من الحكومة الألمانية، فتطور ذلك التصرف "غير القانوني" إلى ما عرف "بفضيحة القنصل"، وخاصة بعد أن ضخمتها الصحافة الألمانية أمام الرأي العام، حيث لم يبق أمام الدولتين حينها سوى حل واحد تمثل في سحب القنصل المصري إبراهيم علي من برلين، وفي وقت لاحق حاولت البعثة الدبلوماسية المصرية في برلين الثأر لنفسها ولكن على حساب الطلاب المصريين الأبرياء، وهو ما سيتم شرحه تحت عنوان ترحيل طه دينانه. فما هي إذاً فضيحة القنصل؟

٢- فضيحة القنصل إبراهيم علي

بعد حادث الاعتداء على زغلول بوقت قصير تبين أن الجاني طالب مصري اسمه عبد الخالق الدبشاني، وأنه كان يدرس في ألمانيا وقد عاد إلى مصر قبل الاعتداء بوقت قصير. ومن هذه اللحظة ظهر ما عرف بفضيحة القنصل Konsulaffäre بسبب سلسلة الإجراءات المخالفة للأعراف الدبلوماسية التي وقع بها القنصل المصري في برلين. ففي صباح يوم ١٩٢٤/٧/١٤م قام القنصل إبراهيم علي بمعية سكرتيره الخاص عباس حسين بتفتيش بعض مساكن الطلاب المصريين المشتبه بهم في برلين،[٥٥] وبعد الانتهاء من عملية التفتيش غير المرخص لها استمر القنصل إبراهيم علي في تجاوز صلاحياته حين قام باعتقال اثنين من الطلاب المشتبه بهم، واقتادهم إلى إدارة شرطة برلين وطلب منها حبسهما.[٥٦] وبكل تأكيد يمكن القول إن القنصل المصري قد تجاوز صلاحياته وتدخل في الشئون السيادية للشرطة الألمانية. من جانبها تقدمت مؤجرة المنزل الألمانية السيدة "Johansen" بشكوى ذكرت فيها بأن: "الرسميين المصريين شرعا بتفتيش غرف المصريين -سلام ورشدي- الساكنين لدينا [لدى مالكة المنزل] دون أن يعرضا[علينا] تصريحاً من السلطات الألمانية يسمح لهما القيام بهذا العمل كما لم يطلبا منا إذناً بذلك."[٥٧]

وجه السيد كارل فون شوبرت، رئيس القسم الثالث -ثم وزيراً للخارجية الألمانية فيما بعد- رسالة إلى المفوضية الألمانية في مصر بخصوص الوضع القانوني الصعب لذلك الحادث، وذكر أن القنصل المصري كان قد طلب "شفويا تفتيش المنازل" المذكورة،

ولكنه "ذهب شخصيا ودخل المنازل وقام بتفتيشها بنفسه."[٥٨] وأشار فون شوبرت إلى ضخامة ذلك التصرف غير القانوني للقنصل قائلاً: "بهذا التدخل سيكون من الصعب تحقيق الطلب المصري [بالمساعدة في تعقب الطلاب المصريين المشتبه بهم في برلين]."[٥٩] وبعد ذلك تحدث عن عواقب ذلك الفعل فقال: "فيما لو شاع خبر هذا التدخل في أوساط الرأي العام فسنكون مجبرين على طلب سحب القنصل." وبعث فون شوبرت بتعليمات للمفوض الألماني في القاهرة يطلب منه أن يبحث موضوع "تجاوزات القنصل" مع الحكومة المصرية.

٣- مساعدة قانونية ألمانية للمصريين:ـــ

بحسب ما دونته الوثائق كانت وزارة الخارجية الألمانية ترغب في مساعدة السلطات المصرية أثناء التحقيقات؛ لكنها لم تكن مستعدة أن تلبي أي طلب مصري يؤدي إلى ترحيل الطلاب المشتبه بهم بعد اقتحام مساكنهم من قبل القنصل وذلك "لوقوع مخالفة سياسية كما هو واضح"،[٦٠] وقبل ذلك كان قد أُتفق على وجوب وضع جميع الأشخاص المشتبه بهم تحت المجهر، إضافة إلى مراقبة مراسلاتهم كحد أدنى، ومن غير المستبعد أن تكون الملحقية قد تقدمت فيما بعد بطلب رسمي يسمح لإبراهيم علي بالقيام بذلك التفتيش "غير القانوني"؟ ففي برقية بعثت بها وزارة الخارجية الألمانية إلى ممثلها في مصر تقول: "الرجاء إحاطة الحكومة المصرية علماً بأنه قد تم تفتيش المساكن حسب الطلب يوم أمس الموافق ١٩٢٤/٧/١٦، وبالتنسيق مع القنصل المصري في هامبورج، تم مراجعة المضبوطات، فتبين عدم وجود أي صلة بمحاولة الاغتيال".[٦١] وفي السياق ذاته تلقت السلطات الألمانية قائمة بأسماء مصريين مشتبه بهم من القنصل المصري في هامبورغ، الذي أسند إليه أعمال تلك القضية، إضافة إلى عمله في هامبورج، لكي يخفف العبء عن زميله في برلين.[٦٢] وفي رسالة وجهتها الخارجية الألمانية إلى إدارة شرطة برلين مرفقة بطلب مصري، يسمح لهم بتفتيش منازل جديدة، وأوضحت الرسالة أن من "مصلحة ألمانيا أن لا يستغل الأجانب المقيمون فيها حقوق الإقامة المكفولة لهم للتخطيط لمؤامرات سياسية، لذلك ستكون وزارة الخارجية ممتنة لكم، إذا أمكن تلبية الطلب المصري بالشكل المناسب."[٦٣] هذا وقد اعترف شوبرت بأن إدارته كانت قد اتخذت

إجراءات ضد أشخاص مشتبه بهم في برلين، دون تلقي أي طلب من الجانب المصري، وقد عبر عن أسفه لذلك، ومراعاة للرأي العام، وعد بأنه لن يقوم مستقبلاً بأي خطوات أخرى، إلا بتقديم مسوغات اتهام محددة بحق الأشخاص المصريين الذين يُتهمون بالمساهمة في الإعداد لمحاولة الاغتيال. وأخيراً اتضحت النقطة القانونية الفاصلة "في حالة تلقي هكذا طلب [للمساعدة القانونية] سوف يتم التحقق من أن الأمر لا يتعلق بجريمة سياسية يمكن أن تحول دون القيام بالمساعدة القانونية، وبعد ذلك سنبحث ما إذا كان الفعل الذي يتطلب الملاحقة بشأنه في ألمانيا معاقب عليه أيضاً حسب القانون الجنائي الألماني،"[٦٤] وفيما يتعلق بقيام السلطات الألمانية بمراقبة الأشخاص المشتبه بهم، ومراقبة رسائلهم، فإنها قد وافقت على ذلك الموضوع في وقت سابق.

٤- قضية التفتيش أمام الرأي العام:ـــ

في الوقت الذي كانت فيه الأوساط السياسية والدبلوماسية منهمكة في البحث عن تفاصيل تلك الواقعة، وتداول الأفكار والبحث عن الحلول المناسبة لوقف تداعياتها، خرجت تلك القضية عن السيطرة وذاع خبرها. " في هذه الأثناء أصبح فعل القنصل يوم أمس الأول معروفاً لدى الرأي العام، وطالبت الصحافة المسائية من حكومة الرايخ أن تحتج لدى الحكومة المصرية بسبب انتهاك القانون الدولي، كما طالبت بطرد القنصل المصري الذي تصرف بتوجيه من حكومته،"[٦٥] وفي العديد من مقالاتها انتقدت الصحافة الألمانية بشدة التصرف غير القانوني للقنصل المصري؛ ففي مقالة نشرتها صحيفة الحزب الديمقراطي الاجتماعي "Vorwärts"فورفيرتز "إلى الأمام" أشارت فيها إلى أن ما قام به القنصل يعد "انتهاكاً للقانون الدولي" وأضافت: "وعلينا الآن أن نتوقع من القنصل المصري أن ينقل لنا توضيحاً من حكومته عن الفرق بين الرايخ الألماني ومقاطعة سودانية مصرية."[٦٦] وأما صحيفة ألمانيا Die Deutsche Zeitung فقد وصفت تصرف القنصل إبراهيم علي بالقول أنها: "حادثة لا تكاد تصدق"، وخلصت إلى القول بأنه لا يجب السماح للممثلية المصرية أن تبيح لنفسها التدخل في الشؤون الداخلية الألمانية، كما لا ينبغي لألمانيا أن تقحم نفسها في "الشئون السياسية الداخلية لمصر."

وبهذه الإشارة وضعت الصحيفة تساؤلاً حول المكانة الدولية لألمانيا في ذلك الحين، وقالت إن ما تتجرأ عليه "بعض الدوائر الأجنبية" التي جعلت من ألمانيا مستعمرة "لعصبة الأمم" الشهيرة لا يعقل.(٦٧) أما صحيفة "الراية الحمراء" الشيوعية فقد لمحت إلى موضوع المكانة الدولية لألمانيا من خلال الإشارة إلى تبعية السياسة المصرية لإنجلترا بالقول "يتم تتبع المصريين المقيمين في برلين -الذين يبثون دعاية نشطة ضد الامبريالية البريطانية وعملائها من المصريين- كما لو كان هذا النشاط الدعائي ظاهرة جديدة، بينما لا أحد يسمع أو يستجيب لما يقوم به اليوم عملاء ماكدونالد من عبث وفساد هنا، وكأنهم في مستعمرة بريطانية." وفي كل المقالات كانت حكومة الرايخ الألماني مطالبة بالاعتراض والرد بشدة على التصرف غير القانوني للقنصل المصري، أما "رابطة المناضلين الأسيويين" فقد وجهت خطاباً استفسارياً مباشراً إلى وزارة الخارجية الألمانية حول القضية، وتضمن الخطاب الكلام عن "اقتحام القنصل المصري لسكن عائلة برلينية"،(٦٨) كما تحدث عن "أجانب قلقين جداً" من احتمال ترحيلهم.(٦٩)

بطبيعة الحال ومنطقياً تطلب الأمر نقل حديث تلك الواقعة إلى قبة البرلمان الألماني، فحينها وجه الدكتور روزن برج، رئيس كتلة الحزب الشيوعي في البرلمان الألماني استجواباً للحكومة حول تلك الواقعة،(٧٠) وقد اختتم استجوابه بالسؤال التالي: "ما الذي ستفعله الحكومة مستقبلاً لمنع مثل هذه التهجمات، التي قد يقوم بها الوكلاء المباشرون وغير المباشرين لحكومة التاج البريطانية؟"(٧١) وجاء الرد على الاستجواب من خلال سرد مقتضب لسير مجريات القضية حتى ذلك الحين، وتطرق الرد إلى تعدي القنصل "على اختصاصات الشرطة"، وبعد أن تم سحب القنصل عبرت وزارة الخارجية الألمانية أن "المسألة قد أصبحت منتهية ".(٧٢)

٥- ردود أفعال المعارضة المصرية في برلين:ـــ

طبيعي أن تظهر احتجاجات في أوساط المصريين المقيمين في ألمانيا، وبصفته رئيس الجالية الطلابية المصرية في برلين برز بصورة خاصة المعارض المصري المخضرم الدكتور "منصور رفعت" الذي يعود سجله النضالي من أجل مصر إلى سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى، فعند وقوع ذلك الحادث كان في برلين، حيث بعث برسائل إلى

وزير الخارجية الألماني وإلى البرلمان الألماني وإلى إدارة شرطة برلين، وكذلك إلى رئيس الدولة الألمانية فريدريش إيبرت، وفي رسائله اتهم "رفعت" القنصل المصري بأنه تلقى توجيهات من حكومته بالقيام بصورة عاجلة بتفتيش منازل أشخاص مشتبه بهم.(٧٣) وطالب رفعت الحكومة الألمانية باتخاذ تدابير صارمة إزاء تصرفات القنصل، ولم يغفل توجيه اللوم إلى الشرطة الألمانية وإلى جهات أخرى قال إنها "بدلاً من أن تقوم بحماية الطلاب المصريين -الذين يعيشون في ضيافة ألمانيا- قامت باتخاذ إجراءات ضدهم؛ حيث تم تفتيش سكن اثنين من الطلاب الشباب ومصادرة ممتلكاتهم وأخذهم بالقوة إلى إدارة الشرطة وحبسهم هناك."(٧٤) وفي صحيفة برلين نشرت مقالة تضمنت نفس المحتوى؛ ولكن "صحيفة بورصة برلين" ردت في مقالاتها على الانتقادات الموجهة لشرطة برلين، واعتبرت أن ما قامت به الشرطة يعد عملاً سليماً، بل إن من واجب الحكومة ومؤسساتها أن تسعى إلى عدم السماح "للمجرمين السياسيين" أن يجولوا في ألمانيا دون عقاب.(٧٥)

من المؤكد أن المقالات الكثيرة -التي نشرت في تلك الأيام من صيف عام ١٩٢٤- قد قدمت لنا نظرة حول المصالح والأهداف المختلفة جداً للمنظمات والجمعيات المصرية في برلين، وتبين أن جماعات المعارضة كانت هي المسيطرة حينئذٍ، على الرغم من التمايز الواضح داخل تلك الجماعات، ويعتبر تجمع أو "حزب الوطنيين المصريين" بقيادة منصور رفعت، أهم الجماعات المعارضة، يليه "جمعية الدفاع الوطني المصري" بقيادة "أحمد الدرديري". وكلا الجماعتين لا تعارضان الملك فؤاد فقط؛ بل أيضاً حزب الوفد برئاسة "زغلول باشا"، أما المشتبه بهم -من الذين تم اعتقالهم في برلين وكذلك المعارضين الذين وضعوا تحت المراقبة- فأغلبهم من أنصار زغلول، والكثير منهم أعضاء في جمعيات مدعومة من القنصلية المصرية مثل "الاتحاد المصري والجالية المصرية".

٦- استدعاء القنصل المصري من برلين:ـــ

استعر نار الأزمة الدبلوماسية بين برلين والقاهرة، والتي دفع ثمنها القنصل المصري إبراهيم علي.فقد شاع خبر تجاوز القنصل المصري لصلاحيته تنفيذاً لتوجيهات رسمية

من المسئولين عليه، ومصدر ذلك الخبر يعود إلى مضمون برقية كان قد تلقاها القنصل المذكور من روما قبل تفتيش المساكن المثير للجدل مباشرة[٧٦] تقول: "Si possible operezperquisition à son domicile" "قم بتفتيش المنازل إن أمكن."[٧٧] وحينها كان ممثل مصر في روما هو الرئيس الدبلوماسي للقنصل في برلين وبشكل غير مباشر أصبح وزير خارجية مصر في موضع شك، بأنه المسئول عن زلة القنصل، وحينها أوضح وزير الخارجية المصري للسفير الألماني في القاهرة أن الخطوات التي قام بها سفير مصر في روما جاءت بناءً على طلب من القنصل في برلين، وليس بتوجيه منه من القاهرة،[٧٨] وفي الأخير اقتنعت الخارجية الألمانية بذلك التوضيح[٧٩] الذي برأ الخارجية المصرية من تجاوزات قنصلها في برلين –على الأقل نظرياً– ولكن تداعيات تلك المشكلة أنهكت القنصل الملقى على عاتقه بمسئولية ما حدث، لذلك قررت الخارجية المصرية تخفيف الضغط على القنصل من خلال تعليمات بعثت بها إلى القنصل المصري في هامبورغ، والدكتور الجندي، سكرتير المفوضية المصرية في باريس، وطلبت منهما الانتقال إلى برلين لدعم القنصلية المصرية هناك.[٨٠]

بيد أن الإجراءات الوقائية الرامية إلى وقف انتشار تفاصيل ما حدث في برلين، وقبل ذلك وقف المضاعفات الخطيرة والسريعة التي أفرزتها أم المشاكل المتمثلة في محاولة اغتيال زغلول –التي اتخذتها الدوائر الألمانية المصرية ذريعة– لم تجد نفعاً ولم تؤدِ إلى النتائج التي كان يرجى منها؛ فقد تحدثت وزارة الخارجية الألمانية مع وزارة الخارجية المصرية عن زيادة كبيرة في وقع الضغوط القادمة من أوساط الرأي العام –والناتجة عن فضيحة القنصل– مما يوحي أن الخارجية الألمانية ماضية في طريقها المؤدي إلى طلب سحب القنصل، وحينها كانت الحكومة المصرية جاهزة، بعد أن بان لها أن طلب سحب القنصل "إبراهيم علي" وشيك جداً قامت بمنحه إجازة وكلفت دبلوماسي آخر من كوادر المفوضية المصرية في روما للقيام بأعماله،[٨١] ونتيجة لذلك اعتبرت الخارجية الألمانية أن تلك المسألة المحرجة تعتبر في حكم المنتهية.[٨٢]ولكن هل تكتفي الخارجية المصرية بتلك النتيجة؟ وتنهي مضايقتها للمصريين المعارضين لها في الخارج؟ أم أنها ستحاول الانتقام منهم؟ وما نوع الانتقام المنتظر؟

رابعاً: محاولة الحكومة المصرية الثأر من طلابها في ألمانيا عام ١٩٢٥ ونتائجها:ـ

يتضح مما سبق أن الإجراءات السريعة التي أعقبت محاولة اغتيال سعد زغلول في صيف ١٩٢٤ وردود أفعالها غير المتأنية وغير المحسوبة قد تسببت حينها بحدوث ما عُرف ب "فضيحة القنصل إبراهيم علي" الذي دفع ثمنها بمفرده، بحق وبغير حق. والتي كانت السبب في توتر العلاقات السياسية بين مصر وألمانيا إلى درجة أنها أصبحت مسألة لها ثقلها، وأن النقاشات حولها احتاجت إلى توضيحات أكثر من أي حادثة أخرى، ففي صيف العام المذكور -١٩٢٤- وجدت وزارة الخارجية المصرية نفسها مجبرة على سحب قنصلها من ألمانيا بعد أن بذل طرفا المشكلة جهوداً حثيثة لتحاشي حدوث ذلك الأمر، وفي النهاية أصبحت تلك الجهود بلا جدوى. وبعد عام تقريباً من محاولة الاغتيال -أي في صيف عام ١٩٢٥- كانت المفاوضات الناجحة الخاصة بالتوقيع على اتفاقية جديدة تنظم الحقوق القنصلية بين مصر وألمانيا قد أوشكت أن تصل إلى نهايتها، فقد كانت الحكومة الألمانية تولي تلك الاتفاقية أهمية كبيرة؛ كونها ستعيد حقوق حاملي الجنسية الألمانية المقيمين في مصر التي سحبت عنهم بسب هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وفي نهاية يونيو ١٩٢٥ وقعت الحكومتان على تلك الاتفاقية.[٨٣] بعد ذلك بشهرين فقط بدأت مصر تطلب من ألمانيا ترحيل الطالب المصري "طه دينانه"، حينها توجب على الألمان أن ينظروا إلى تلك القضية في إطار الاتفاق المشار إليه. وجاء طلب الترحيل بناءً على رغبة عبرت عنها وزارة الخارجية المصرية ومفوضيتها في برلين، مما يدل على أن طلب ترحيل الطالب المذكور كان الغرض منه رد اعتبار وتعويض الحكومة المصرية وإبعاد الحرج عنها وإعادت ما خسرته من ماء وجهها بسبب سحب القنصل من ناحية، مقابل توقيعها ومصادقتها على اتفاقية الحقوق القنصلية المشار إليها من ناحية أخرى، ومن ناحية ثالثة قد يكون الباعث على الترحيل ناتجاً عن التطورات السياسية الداخلية في مصر، المتمثلة في محاربة مبادئ زغلول "الزغلولية" والتي عدتها التقارير الإنجليزية حول القوى السياسية المصرية الواجب الأهم للحكومة الجديدة بعد استقالة زغلول في شتاء ٨٤.١٩٢٤

١- المفوضية المصرية في برلين تطلب ترحيل الطالب طه دينانه:ـــ

تمثلت البداية الرئيسية لهذه القضية بوجه عام في خطاب بعثت به المفوضية المصرية في برلين، بتاريخ ١٩٢٥/٨/٨، اشتكت فيه من نشاطات ذات أهداف "سياسية هدامة" تقوم بها ."ÄgyptischesKomiteefürWissenschaft in Berlin"جمعية العلوم المصرية في برلين.[٨٥] وطبقاً لما جاء في ذلك الخطاب، فإن تلك الجمعية تعتبر أن واجبها إثارة الفتنة ونشر الأفكار المعارضة، في أوساط الطلاب المصريين في برلين، والتحريض بشكل واضح ضد الحكومة المصرية.وخلصت الرسالة إلى القول بأن الطالب المدعو طه دينانه، يعد الأب الروحي لتلك الجمعية، وأن "إقامته في ألمانيا قد تضر بمصالح الحكومة المصرية." وفي الختام طُلب صراحة من الخارجية الألمانية،أن تقوم بإجراءات ترحيل طه دينانه من ألمانيا.[٨٦] ومن جانبها بعثت وزارة الخارجية الألمانية بخطاب سري تضمن الطلب المصري إلى وزارة الداخلية في ولاية بروسيا المختصة بذلك،وبشكل عام تحدث خطاب الخارجية الألمانية عن "نشاطات سياسية غير شرعية، لدوائر محلية شرقية" قال إنها "قد تضر بالمصالح السياسية الخارجية للرايخ [الدولة] الألماني".[٨٧] وبأسلوب واضح ربطها بمحاولة اغتيال زغلول باشا في العام السابق، واعتبر عدد من الطلاب المقيمين في برلين حينها مشاركين في المؤامرة ضد الحكومة المصرية. بناءً على ذلك الشرح الواضح والمرتب استنتجت وزارة الخارجية أن الطلاب المصريين سوف يتركون برلين بشكل متزايد، لأنها تحولت إلى مركز للتحريض الثوري في مصر، ومن ثم فإن الحكومة المصرية سوف تتوقف عن إيفاد طلابها في منح دراسية إلى برلين. وتجدر الإشارة إلى أن ألمانيا كانت في تلك الفترة لا تزال تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة للتعويضات المالية الكبيرة، التي فرضت عليها من قبل الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى. وفي الأخير طلبت وزارة الخارجية الألمانية من وزارة الداخلية البروسية ترحيل طه دينانه،[٨٨]الذي نسب إليه بشكل مباشر أنه مستمر في "توجيه أشخاص شرقيين مقيمين في ألمانيا، للقيام بأعمال ضارة انطلاقاً من هنا." والحقيقة أن المفوضية المصرية هي من أوعز بترحيل طه دينانه؛ لكن الخارجية الألمانية حاولت في خطابها أن تضفي انطباعاً يبدو منه كما لو أنها من قام بتلك الخطوة بوازع ذاتي.

يبدو أن التظلمات والشكاوى والاحتجاجات على قرار ترحيل الطالب المصري طه دينانه لم تجد نفعاً، فقد وجه وزير داخلية ولاية بروسيا "سيفرنج" بتنفيذ الأمر بشكل نهائي في ١٩٢٥/٩/١٨. وفي رسالته تحدث سيفرنج بشكل مفصل عن مبررات الترحيل وأشار إلى "الطلب العاجل" -الذي تسلمه من وزارة الخارجية الألمانية-الخاص بتلك القضية، وقال أن تبنيه لذلك الموقف نابع من قناعته بأن استمرار إقامة طه دينانه سوف يضر بسياسة ألمانيا ومصالحها الخارجية"،[٨٩]علاوة على ذلك وجه سيفرنج برفض قبول جميع الرسائل والشكاوى والاحتجاجات، وإعادتها إلى مرسليها، وبحسب المصادر غادر طه دينانه برلين في الحال متجهاً إلى مدينة لايبزج، ومن هناك بعث مرة أخرى برسالة احتجاج إلى وزير الخارجية الألماني يطلب منه إعادة النظر في قضيته. وحاول إقناع السلطات الألمانية أن تعيد فحص أوراقه بعناية آملاً منهم في إلغاء قرار الترحيل دون أن يرحمه احد.[٩٠]

٢-ردود الأفعال على قرار الترحيل:-

تحدثت الوثائق السياسية التي تناولت هذا الموضوع عن قيام الكثير من الاحتجاجات الرافضة لقرار الترحيل، وأن بدايتها قد جاءت من جمعية العلوم المصرية في برلين. حينها بعث نائب رئيس تلك الجمعية -التي ينتمي إليها طه دينانه-برسالة إلى وزير خارجية الرايخ الألماني "جوستاف اشتريزمان".٩١عبر فيها عن وجهة نظره حول الدوافع الحقيقية التي تقف وراء قرار الترحيل الوشيك وقال: "من شهر واحد وسكرتير مفوضيتنا يعمل جاهداً -لأسباب شخصية وحزبية وسياسية بحتة-على تفكيك هذه الجمعية، ولا يخجل عن وصف أعضائها بأن لديهم نزعات ثورية وشيوعية يتدارسونهافي لقاءاتهم السرية،رغم أنه لا يمتلك أي دليل على ذلك؛ وأنه قد اختلقها من العدم،وليس لها أي أساس من الصحة."٩٢ الاتهامات بالانتقام الشخصيالمرتبطةبالإستراتيجيةالحزبية والسياسية لسكرتير المفوضية عمر علي سري باى برزت هنا للمرة الأولى، ثم تكررت فيما بعد كثيراً.

٣- موقف المستشرق الألماني البروفسور كامبفماير من قرار الترحيل:-

يحتوي الأرشيف السياسي للخارجية الألمانية على مجموعة كبيرة من الوثائق السرية

والمهمة -التي تثبت أن المستشرق الألماني المعروف "جورج كامبفماير"قد بذل جهوداً جبارة احتج من خلالها على قرار ترحيل الطالب المصري طه دينانه، وانتقد بشدة ضعف الأداء وقلة الكفاءة لدى موظفي إدارة الشرق الأوسط بالخارجية الألمانية وأيضاً القنصل المصري في برلين واستفاد من صداقته مع كبار المسئولين في الدوائر الأمنية في ولاية بروسيا، وفوق ذلك كله بعث برسائل إلى المؤسسات الدينية في مصر يعرض عليها التعاون العلمي، وحول مساعيه الرامية إلى وقف ترحيل دينانه بعث البروفسور كامبفماير برسالة إلى القسم السياسي لشرطة برلين أوضح فيها الخلفيات السياسية للقضية برمتها.(٩٣) وقال عن سكرتير المفوضية المصرية في برلين "عمر سري باي"أنه كان من الأشخاص المقربين لسعد زغلول، زعيم حزب الوفد، ورئيس وزراء مصر السابق،وبعد سقوط زغلول تحول سري إلى موالٍ للملكية وأصبح يعتبر "أنه أمام مهمة خاصة وهي محاربة أنصار زغلول."(٩٤) ودافع كامبفماير عن أعضاء الجمعية المصرية للعلوم بالقول إنهم لم "يتحولوا" إلى المعسكر الآخر، بل ظلوا تابعين لزغلول، وهذا بالضبط ما أغضب سكرتير المفوضية وآخذهم عليه، عندها قرر التنكيل ب "طه دينانه" حتى يكون عبرة للآخرين.(٩٥) وهذا يذكرنا في الواقع بما جاء في التقارير البريطانية عن الوضع السياسي الداخلي في مصر بعد انتقال رئاسة الحكومة من زغلول إلى "زيوار باشا" وكأن الحكومة الجديدة أصبحت أمام مهمة عاجلة تتمثل في إضعاف قوة حزب الوفد. ومن هنا يتضح أن لدى عمر سري باى دوافع شخصية تحدث عنها كثيرون في خطابات الاحتجاج،والتي لا يمكن فهمها بأي حال من الأحوال من دون معرفة تلك المعطيات السياسية. وبدلا من أن يهتم برعاية طلاب بلاده تفرغ عمر سري لمطاردتهم والانتقام منهم، ولا تزال بعض البعثات العربية تمارس مثل هذه الأساليب وأكثر.

٤- ردود الأفعال في مصر على قرار الترحيل:ـــ

خرجت قضية طه دينانه على الحدود الألمانية وأثارت تداعياتها اهتمام الرأي العام في مصر أيضاً؛ففي البداية نشرت صحيفة الأهرام برقية احتجاج بعث بها "النادي المصري" في برلين، وحمل فيها المفوضية المصرية مسئولية الترحيل.(٩٦) وبعد أيام انتقدت تلك

الصحيفة المفوضية المصرية بسبب تلك القضية وعابت عليها القيام بتصرفات فردية دون الرجوع إلى الحكومة المصرية،[٩٧] وفي نهاية سبتمبر ١٩٢٥ تجمهر أولياء أمور الطلاب في القاهرة واحتجوا على ما يحدث لأبنائهم من أعمال "قمع وتنكيل"وأصدروا بياناً ينتقد تصرفات المفوضية المصرية في برلين،[٩٨] كما عاتبوا الحكومة الألمانية "لأنها قامت بتلبية رغبات بعض الموظفين في المفوضية المصرية."[٩٩] ولكن ما هي دوافع ومبررات وزارة الخارجية الألمانية لترحيل طه دينانه؟

خامساً- دوافع ومبررات الخارجية الألمانية لقرار الترحيل:-

فيما يخص المبررات المنطقية التي اعتمدت عليها الخارجية الألمانية عند اتخاذها قرار الترحيل؛ اهتم الباحث بفحص جميع الوثائق السرية وغير السرية المحفوظة في أرشيف تلك الوزارة، وفي الفروع المختلفة للأرشيف الاتحادي، إلا أنه لم يجد فيها أي أدلة منطقية أو حجج مقنعة تبرر ما قامت به تلك الوزارة وتشفع لها عما تسببت به من أضرار علمية ومادية ومعنوية وظلم وجور ومعاناة للطالب المصري طه دينانه، الذي كان -بشهادة الجميع- طالباً ناجحاً ومثابراً في دراسته لعلوم الطب، وأنه لم يرتكب أي جرم يستحق عليه ذلك العقاب التعسفي. فمنذ الوهلة الأولى لإجراءات الترحيل، عجز المختصون في الخارجية الألمانية عن تقديم أي دليل منطقي من جانبهم، كما لم يذكروا بوضوح الأهداف والمكاسب المرجوة من عملية الترحيل باستثناء مسألة "الحفاظ على العلاقات الراهنة بين مصر وألمانيا"وما تذرعت به الخارجية الألمانية حينها بقولها: "أن الحكومة المصرية تقدمتبشكاوى خطية وشفوية عاجلة إلى الحكومة الألمانية عن طريق ممثليهاالمعتمدين لدينا شرحت فيها ما تقوم به الجمعية المذكورة من ممارسات،كما وصفت الأنشطة التي يقوم بها طه دينانه بالذات بأنها أعمال تضر كثيراً بالعلاقات الرسمية بين البلدين.ولأسباب سياسة خارجية،فإن هذا التبرير يعد كافياً لترحيل دينانه."[١٠٠] وفي وقت لاحق حاولت الخارجية الألمانية تقوية حججها الواهية بأن أضافت إلى محتوى الرسالة المذكورة بعض الأسباب والتوضيحات وربطتها ب. "عدم المصادقة على الاتفاقية الألمانية المصرية الجديدة المشار إليها سلفاً والتي على أساسها سيعاد للدولة الألمانية ورعاياها الكثير من حقوقهم وامتيازاتهم القنصلية في مصر بعد أن كانوا قد خسروها بسبب الحرب العالمية الأولى أو نتيجة لها وإلغاء زيارة رئيس

الوزراء المصري إلى برلين، والوضع الصعب لمجلس الوزراء الذي سبق له أن أصدر بالاتفاق مع الملك فؤاد بياناً رسمياً حول الترحيل [...]وسحب المفوض المصري واستبداله بقائم بأعمال."[١٠١] ويرى الباحث أن تلك الأسباب والمبررات لا علاقة لها بموضوع الطالب طه دينانه. فإلى أي حد يمكن لهذه الدراسة الأخذ بتلك التبريرات أو الاعتماد عليها؟

في حقيقة الأمر لا يمكن للباحث بهذه البساطة أن يأخذ بتلك التبريرات على علاتها؛ خاصة وأنه لم يرد في مراسلات المفوضية الألمانية في القاهرة أي شيء مكتوب يتحدث عن مشاكل أو خطر يتهدد علاقات ألمانيا بمصر، ولم يُشار إلى علاقة تلك المسألة بالمفاوضات الراهنة، لا في التقرير المتعدد الصفحات الذي تحدث بالتفصيل عن ردود الأفعال في مصر تجاه قضية الترحيل ولا في خطابات أخرى.[١٠٢] وما يثير الدهشة في هذا الجانب أنه كان يفترض أن المفوضية الألمانية في مصر هي أول من يعلم بمشاكل أو أي خطر يتهدد علاقات البلدين. والحقيقة أن تلك العلاقات لم تتضرر أبداً، بسبب قضية دينانه، كما كانت الخارجية الألمانية تزعم، وهذا يدعو بالطبع إلى التساؤل: لماذا وُصفت المسألة بهذا الشكل من قبل الجانب الألماني؟

بيد أن وزارة الخارجية الألمانية قد شعرت حقاً بتلك المخاطر التي كانت تذكرها بانتظام، وترى أنها تتهدد خططها ومشاريعها السياسة في الخارج،والحقيقة أنه لا يوجد في وثائق تلك الفترة أي دليل مقنع يجعل الحديث عن "المخاطر" على العلاقات أمراً نسبياً فقط، ولكنه لا ينفيها بالمرة،والصحيح أن القسم الثالث بالخارجية الألمانية قد استخدم ذلك الادعاء حتى يتمكن من تلبية رغبات الحكومة المصرية ومفوضيتها في برلين دون ردود أفعال؛ لكن ذلك التصرف أدى إلى اعتراضا تقوية من جانب الرأي العام الألماني، وقد جاءت الاعتراضات ضد الحجج الواهية جداً لوزارة الخارجية من ثلاث جهات:الأولى من وزارة الداخلية البروسية باعتبارها السلطة المسئولة والمخولة بالبت في إجراءات الترحيل، والثانية من المستشرق الألماني البروفسور جورج كامبفماير الذي وجَّه انتقادات قوية حملت بعضها نبرة حادة ضد القائمين على الشئون العربية في وزارة الخارجية الألمانية، والذين وصفهم "بعدم الكفاية" واعتبر أساليبهم وتصرفاتهم

"غير مسئولة". وأخيراً اعتراضات الطلاب المصريين أنفسهم،والذين حذروا من النتائج السلبية لقرار الترحيل غير المبرر لزميلهم طه دينانه.

١- موقف الداخلية البروسية من قرار الترحيل:ـ

في بداية الأمر سجلت وزارة داخلية ولاية بروسيا موقفاً أخلاقياً وإنسانياً نادراً وأكدت أكثر من مرة أنّ طه دينانه لم يحدث ضرراً لا بالسياسة الداخلية ولا في السياسة الخارجية لألمانيا. المواقف المشرفة لوزير داخلية ولاية بروسيا Severing سيفرنج أضرت بعلاقات وزارته مع وزارة الخارجية الألمانية؛ وبسبب تلك القضية دار بين المعنيين في الوزارتين مناقشات حادة انتهت بتصريح وزير الداخلية البروسيأنه لا يتلق أوامره من فون ريشتهوفن Von Richthofen رئيس شعبة البحوث في القسم الثالث بوزارة الخارجية الألمانية، وفي الحالات الضرورية فقط، قال وزير الداخلية البروسي أنه لن يعمل إلا بتوجيهات وزير الخارجية الألماني السيد اشتريزمان شخصياً.(١٠٣) ومن واقع الوثائق يبدو أن قرار الترحيل قد صدر في نفسذلك اليوم، الذي هدد فيه سيفرنج برفض التعاون مع فون ريشتهوفن. وبصورة مفاجئةغير وزير الداخلية سيفرنج من مواقفه، وتبنى حجج وزارة الخارجية، دون الرجوع إلى معلومات إدارته على الأقل، وفي قرار الترحيل كتب: "[...] بناء على تحريات خاصة بها، طلبت مني وزارة الخارجية [الألمانية] بصورة عاجلة، أن أرد علىالشكاوى الخاصة بترحيل طه دينانهبأنهاغير مبررة، وأن يتم ترحيله بأسرع وقت ممكن."(١٠٤)

٢- كامبفمايريصف الخارجية الألمانية بعدم الكفاية:ـ

سبق أن أشرنا إلى أن البروفيسور جورج كامبفماير أستاذ الدراسات الشرقية كان قد احتج على الترحيل المزمع تنفيذه ب "طه دينانه"، وفي خطاب بعث به إلى مسئولين في الشرطة السياسية في برلين شرح فيه الخلفيات الحقيقية لتلك القضية،(١٠٥) وانتقد بشدة ضعف رؤى وزارة الخارجية في سياستها تجاه الشرق قائلاً: "أستطيع أن أثبت أن وزارة الخارجية قامت بتلبية رغبات السيد عثمان [عمر] سرّي -سكرتير المفوضية المصرية- دون فحص أوراق القضية، وللأسف فأن وزارتنا [الخارجية الألمانية] لم يعد لها ارتباطات بالجالية المصرية ولا بالأوساط الشرقية، ولا يوجد حاليا في الوزارة من

يجيد اللغة العربية ويستطيع تقييم العلاقات الشرقية بدقة؛ لذلك يصعب على الوزارة أن تتوصل إلى قناعة خاصة،" وحذر من خطورة ذلك الوضع على ألمانيا؛ "لأنها تعامل أفضل أصدقائها معاملة بسوء وظلم، وهذه هي وجهة النظر العامة التي وجدتها لدى المثقفين المصريين."[١٠٦] وخلافاً لما قصده كامبفماير، فقد وصلت تلك العبارات الجافة إلى مسامع القسم الثالث في وزارة الخارجية. وفي مذكرة داخلية -عن تطورات قضية دينانه- موجهة إلى سكرتير الدولة في الخارجية الألمانية "كارل فون شوبرت"أجاب عليها فون ريشت هوفن بغضب،وتوجيه الاتهام إلى كامبفماير بأنه قام بتحريض دينانه لكي يحتج على قرار ترحيله،بعد أن كان في البداية سيغادر اختيارياً.[١٠٧] ليس هذا فحسب كل ما قام به البروفيسور كامبفماير، ولكنه سعى إلى التشهير بوزارة الخارجية وحاول إحباط قرار الترحيل. كما أنه لم يؤثر على دينانه سلبا فقط؛بل زود وزير الداخلية البروسي، "بتقارير متحيزة وغير موضوعية".[١٠٨] وفي الأخير انتهز كاتب التقرير الفرصة للنيل من البروفسور كامبفماير واتهمه بأنه كان يتبنى عدد من قضايا الشؤون الإسلامية حينها، وخلافاً للحقيقة،يقدم نفسه من خلالها أمام الرأي العام على أنه "مستشارٌ لوزارة الخارجية الألمانية" بل "مقررٌ للوزارة". وفي الأخير توصل فون ريشتهوفن إلى نتيجة مفادها أنه "قادر على وصف تصرفات البروفيسور كامبفماير بالنظر إلى مركزه في معهد الدراسات الشرقية بعدم الولاء وأنه غير مخلص بدرجة كبيرة".[١٠٩]

٣- طلاب مصرفي برلين يحذرون من عواقب ترحيل زميلهم:ـــ

سبق أن أشرنا إلى وجود طرف ثالث عارض إجراءات وزارة الخارجية الألمانية،وقد ظهر من أوساط الطلاب المصريين في برلين الذين أكدوا على وجود نقص في كفاية من يتحكمون في توجه السياسة الألمانية مع المشرق، الأمر الذي كان قد أشار إليه البروفسور كامبفماير.بشكل عام تضمن الاحتجاج ما يفيد أن الدارسين المصريين في ألمانيا سوف يعودون إلى وطنهم يوماً ما، وأن ألمانيا سوف تحتاج إليهم لكي يقوموا بالدعاية لها، مذكرين بأن أسلوب التعامل مع قضية الترحيل لا يشجع على ذلك. وبعد أن هدأت قليلاً حدة الهيجان بسبب الترحيل قامت كثير من المنظمات الطلابية بإرسال

خطابات إلى وزير الخارجية "اشتريزمان"أشاروا فيها إلى العواقب المحتملة لتلك القضية: "تفكروا سيادتكم في مستقبل العلاقات بين مصر وألمانيا، والتي من المؤمل أن تكون جيدة بواسطة هؤلاء الطلاب الذين لا يريدون أن يحملوا معهم مثل هذه الذكرى الأليمة إلى وطنهم. وأن من نتائج هذه الحادثة أنها ولّدت كره المصريين لإكمال دراستهم في ألمانيا."[١١٠] وفي الأخير أشار الموقعون إلى أنهم سيتولون العملية السياسية في بلدهم يوماً ما؛ لذلك ينبغي على القائمين على السياسة الخارجية الألمانية أن ينظروا بعين الاعتبار إلى مطالب "أصدقاء ألمانيا الحقيقيين" من أبناء الشعب المصري.[١١١] وفي السياق ذاته حذرت رسالة احتجاج ثانية من النتائج السلبية الناجمة عن تصرف الحكومة الألمانية في قضية الترحيل؛ حينها تقدمت العديد من المنظمات السياسية المصرية في برلين بخطاب إلى وزير الخارجية الألماني اشتريزمان،[١١٢] وللتدليل على ما يقولونه أرفقوا راسلتهم بمقالة نشرتها صحيفة "السياسة" المصرية،جاء فيها أن الحكومة المصرية لم تعد ترغب في إرسال أي طال إلى برلين "إذا كانت الأوضاع في ألمانيا لا تلبي مطالب الطلاب المصريين، أو لا تخدم مصالح الشعب المصري."[١١٣] وأضاف الموقعون على تلك الرسالة أن ردود أفعال "الصحف الوطنية" المصرية مختلف تماماً من الصحيفة المقتبس منها آنفاً،وأنها سوف تنتقد بحدة شديدة جميع الإجراءات الألمانية بحق الطلاب المصريين،مذكرين أن الحركة الوطنية ليست وليدة ذلك الحين؛فقد نشأت منذ زمن وستستمر أيضاً. وقالوا إن أي نتائج سلبية تنجم عن قضية الترحيل لن تغيب عن مستقبل العلاقات بين البلدين وستكون حاضرة لا محالة. "ولمصلحة العلاقات بين الشعبين المصري والألمان ينرجو من الحكومة الألمانية أن تصنع معروفاً وتتنبه إلى المكائد التي قد تضر بالعلاقات الحميمة بين الشعبين،وأن لا تقدم خدماتها من أجل موظف مؤقت [يقصدون سكرتير المفوضية عمر سري باي]أو من أجل حكومة غير دستورية [يقصدون حكومة زيوار باشا، التي تشكلت بعد سقوط حكومة زغلول المنتخبة]. وأن عليها أن لا تقدم لهم خدمات جليلة تساعدهم على أعمال الكيد، والتي ستعرض علاقات الشعبين الحميمة للخطر.[١١٤]

٤- النهاية

في يونيو ١٩٢٦ أصدر مجلس الشعب المصري "عفواً" عاماً عن كل الجرائم السياسية التي حدثت في الفترة من ١٩٢٤/٩/٢٤-١٩٢٦/٤/٣، وقبل ذلك كان علي شمسي قد أصبح عضواً بارزاً في البرلمان المصري، فقد أصبح وكيلاً لمجلس النواب، وأكثر من مرة وزيراً للتعليم، حيث لعب دوراً إيجابياً في إنهاء سياسة التعسف والظلم الذي مارسته حكومة زغلول ومن جاء بعدها من الحكومات المصرية ضد الطلاب المصريين في ألمانيا في منتصف العشرينات بسبب محاولة اغتيال سعد زغلول عام ١٩٢٤، وتداعياتها. وفي مصر تم اعتقال الشيخ عبد العزيز جاويش مع بعض المحسوبين على الحزب الوطني،[١١٥]وفي نفس الوقت أُغلقت القنصليات المصرية في برلين وهامبورج وميونيخ وتحول ممثل مصر في برلين إلى [وزير مفوض] يقوم بكل أعمال المفوضية.[١١٦] وفي ١٩٢٧/٥/١١م كتب الدبلوماسي "تسيمكه" من وزارة الخارجية الألمانية رسالة إلى وزارة الداخلية البروسية تحدث فيها عن أوضاع المفوضية المصرية فقال: "[...] لقد حدث تحول حاسم نحو الأفضل في القضية السياسية المتعلقة بترحيل الطالب المصري طه دينانه من ولاية بروسيا [...] وقد تحقق هذا التحول على يد الطلاب المصريين الباقين هنا." وفي هذه الظروف أوضحت المفوضية أنها ستكون ممتنة إذا تم إلغاء قرار ترحيل دينانه.[١١٧] وفي نفس العام [١٩٢٧] أمر على شمسي - وزير التعليم المصري حينها والسياسي المنفي سابقاً- بتعيين محمد حسين رئيساً للبعثة الطلابية المصرية في برلين.[١١٨] وفي ١٩٢٧/٠٦/٢٣ تلقت المفوضية المصرية بلاغاً من إدارة شرطة برلين تقول فيه أن "إدارة شرطة برلين تعتبر قرار ترحيل طه دينانه [...] لاغياً اعتباراً من تاريخ ١٣ من هذا الشهر".[١١٩] وبذلك يكون على شمسي هو من وضع نهاية الظلم والتعسف الذي عانى منه الدارسون المصريون في ألمانيا بما فيهم طه دينانة.

بهذا الجهد أرجو أن أكون قد أحسنت التوثيق لحقبة تاريخية مهمة من علاقات مصر الخارجية، وأحسب أني قد سبقت غيري بهذا العمل كما وكيفاً.

٥- مصادر البحث

(١) مادة هذه الدراسة تتكون من وثائق ومراسلات دبلوماسية سرية ألمانية وبريطانية، وبحسب علم الباحث لم يسبق لأحد أن نشرها في أي عمل مماثل، وقد تم الاطلاع على هذه المادة العلمية في مصادر حفظها، إضافة إلى حصول الباحث على نسخ مصورة لها ورقية وميكروفيلمية من كل من: أ- الأرشيف السياسي لوزارة الخارجية الألمانية في برلين=PAAA ب- الأرشيف الاتحادي الألماني =BA ج- أرشيف وزارة الخارجية البريطانية في لندن =FO. PROوعن كيفية تدوين وتوثيق المادة في هوامش الصفحات فهي تبدأ بكتابة رمز الأرشيف المختصر بالحروف اللاتينية متبوعاً برقم الحافظة [أي الملف] ثم [رقم صفحة الوثيقة المتسلسل والموضوع من قبل الباحث لأسباب تقنية بحتة]يلي ذلك تاريخ الوثيقة ثم الشروح والتوضيحات الضرورية الأخرى بأكثر من لغة.المعلومات التوضيحية المختلفة لمصادر البحث تم كتابتها في هوامش الصفحات حسب الأساليب والطرق والمناهج العلمية المتبعة في أوروبا عامة، وألمانيا خاصة؛ فبعد رقم الهامش يذكر مصدر الوثيقة مختصراً كما هو مبين أعلاه.جميع هوامش وتوضيحات البحث تم نقلها إلى نهاية البحث حسب طلب الناشر، بأرقام متواصلة التسلسل. حرف S. في الهامش يعني صفحة. في الأخير يعتذر الباحث لعدم قيامه بشرح المصطلحات والأحداث والأسماء الواردة في هذه الدراسة، لاعتبارات كثيرة أهمها تجاوز الزمن لتلك الأساليب والطرق القديمة، ولأن التقنيات الحديثة أصبحت تؤدي نفس العمل بشكل أفضل، إضافة إلى أن مساحة هذه الدراسةالمحدودة الصفحات لا تتسع لعمل كهذا.وأخيراً لزم التنبيه إلى أنه قد استحال على الباحث ترتيب النصوص العربية والأجنبية بشكل أفضل مما هو عليه الآن لأن تقنية برنامج الطباعة المتاحة لا تسمح بإدماج النصوص العربية مع الأجنبية بشكل أفضل مما هو عليه الآن بسبب اختلاف اتجاه الكتابة بين اليمين واليسار.

(٢) الاستثناءات الأربعة هي: أ- ضمان المواصلات البريطانية في مصر. ب – الدفاع عن مصر ضد أي عدوان خارجي. ج – حماية الأقليات والمصالح الأجنبية. ج – السودان. حول هذا الموضوع نشرت الكثير من الدراسات. انظر: الشيخ، رأفت غنيمي: مصر والسودان في العلاقات الدولية، القاهرة، ١٩٧٩؛ ص ٣٠٧-٣١٢.

(٣) هلال، علي الدين: السياسة والحكم في مصر العهد البرلماني، القاهرة ١٩٧٧. ص. ١٤٠ ص ٧١ ص. ٧٨ وما بعدها و ص. ١٤٢-١٤٧.

(٤) المفاوضات مع البريطانيين شكلت العقبة الكبرىأمام كل الحكومات المصرية قبل التوقيع على معاهدة ١٩٣٦.

(٥) PAAA: ٧٧٧٦٠ S. ١.١٢.٠٧.١٩٢٤ u. S.٦٠.١٦.٠٧.١٩٢٤. FO: PRO: ٣٧١/١٠٠٢١ S. ٢٥-٢٦ u ٢٩

(٦) FO: PRO: ٣٧١/١٠٠٢١ S.٣٠ في مذكرة بعث بها اللورد أللنبي إلى الخارجية البريطانية في ١٩٢٤/٧/١٣ ذكر فيها أن عبد اللطيف عبد الخالق الدبشاني هو ابن قاضٍ متوفٍ. انظر أيضاً الرافعي، عبد الرحمن: مصر ما بعد الثورة، ج١. القاهرة ٢١٩٩٩. ص١٧٧.

(٧) PAAA R ٧٧٧٦٠ S. ٦٠f. تقرير المفوض الألماني مارتيتز بتاريخ ١٩٢٤/٤/١٦ إلى الخارجية الألمانية يذكر أن عبد الخالق كان يعتبر التفاوض مع الانجليز "خيانة للشعب المصري" وفي التحقيقات اعتر الدبشاني أنه كان قد طلب -لأكثر من مرة- الحصول على إذن لمقابلة رئيس الوزراء المصري ليبلغه سلام وتحيات الطلاب المصريين في ألمانيا دون فائدة.

(٨) FO. PRO. ٣٧١/١٠٠٢١ S. ٣٠ لم يترك المندوب السامي البريطاني اللورد أللنبي أي مجال للشك في تورط الحزب الوطني بشكل رئيسي في محاولة الاغتيال "أنا على علم ولدي أدلة على تحريض الحزب الوطني" برقية رقم ٢٣٣ كتبت بعد يوم من الحادثة إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٢٤/٧/١٣.

(٩) ن المفوض الألماني في القاهرة مارتز إلى خارجية بلادهانظر FO. PRO. ٣٧١/١٠٠٢١ S.٣٤ برقية أللنبي رقم ٢٣٦ إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٢٤/٧/١٧. " Little is known so far of results but a number of leading Watanists have been arrested including Sheikh Shawish"على الرغم من معلوماتنا القليلة عن النتيجة فقد تم اعتقال الكثير من قادة الحزب الوطني وفي مقدمتهم الشيخ جاويش""Record of Conversation" FO. PRO. ٣٧١/١٠٠٢١ S. ١٥ بتاريخ ١٩٢٤/٧/١٨ حوار بين ضابط الارتباط البريطاني OMT ونشأت باشا.

(١٠) FO. PRO. ٣٧١/١٠٠٢١ S. ١١f. "Record of Conversation with M. Khoury the political editor of the Ahram" حوار الصحفي المصري م. خوري المحرر السياسي في صحيفة الأهرام مع ضابط الارتباط البريطاني الذي لم يتضح للباحث من اسمه ومهنته سوى الحروف "أو. إم. تي". وفي صفحة ١٢ من ذلك التقرير [الحوار] ذكر أن خوري أخبره بأن الجميع سيرحبون بغياب جاويش من الساحة السياسية كونه متورطاً في المؤامرة، ومن البديهي أن تكون هذه الأقوال متناغمة مع مصالح البريطانيين الذين ربما كانوا على علم بذلك كما يتضح من تعليق اللورد أللنبي على محتوى الحوار المدون عن م. خوري، الذي وصفه أللنبي بأنه ذكي ومطلع جيد في العادة لكن تكهناته فيها طيش صحفي. "M. Khoury is intelligent and usually very well informed, but there is a certain journalistic levity about his forecasts". F٠. PRO. ٣٧١/ ١٠٠٢١ S.١٠. Allenby to MacDonald.

(١١) F٠. PRO. ٣٧١/ ١٠٠٢١ S.٨f. رسالة E.H. Muloc من الإسكندرية بتاريخ ١٩٢٤/٧/٤. "Threatened Boycott of British Goods"

(١٢) PAAA ٧٧٧٦٠ S. ٦٢. ١٦.٠٧.١٩٢٤. تقرير المفوض الألماني بالقاهرة إلى وزارة الخارجية الألمانية [= DGK to AA] في نفس الوقت سلم القنصل المصري العام في برلين إلى وزارة الخارجية الألمانية، قائمة بأسماء المصريين المتهمين، وعلى تلك القائمة كتب القنصل أحمد إبراهيم علي عن المتهمين: "إنهم أعضاء في الحزب الوطني المصري في برلين، ومعروف عنهم معارضتهم لتوجهات رئيس الوزراء وقد صرحوا مراراً بوجوب قتله" قارن في.٢٩ S. ٧٧٧٦٠ Vgl. PAAA رسالة القنصل المصري إلى الخارجية الألمانية بتاريخ ١٩٢٤/٧/١٩. للمزيد انظر تحت عنوان "فضيحة القنصل"

(١٣) DGK to AA. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٨٩.٦.٨.١٩٢٤ خطاب المفوض الألماني في القاهرة مارتيتز إلى الخارجية الألمانية في ١٩٢٤/٨/٦. في الهوامش التالية سوف يتم تدوين الوثائق مختصرة بالحروف اللاتينية ومن دون ترجمة كما في المثالين السابقين، واحياناً سيتم عرضها معربة.

(١٤) DGK to AA. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٣٧. ٢٠.٠٧.١٩٢٤

(١٥) ١٨.٧.١٩٢٤. ١٤ S.١١ u S ١٠٠٢١ / ٣٧١ .F٠. PRO من محتوى تقرير OMT مع نشأت باشا ومع الصحفي م. خوري الذي صور له الإشاعات والاستعدادات للهجوم على الأرمينيين" [...] and crowds were collecting with 'naboots' and knives vengeance on whatever Armenian they could catch."وقال "في وسط الفوضى كان هناك من يحملون النبوتات والسكاكين للانتقام بها من أي أرميني يتمكنون من الإمساك به".

(١٦) ٣٠. S. ١٠٠٢١ / ٣٧١ .F٠. PRO بعد محاولة الاغتيال بيوم واحد بعثأللنيبيبرقية إلى خارجية بلاده رقمها ٢٣٥ تذكر أنه قد "تم تفتيش شقق وأمتعة السيدة دي افيرينو Madame D'Avierinoفي القاهرة والإسكندرية للاشتباه بها" وما عدى ذلك لم يجد الباحث معلومات إضافية تتناول علاقة "افيرينو" بالخديوي.

(١٧) ١٦ S. ١٠٠٢١ / ٣٧١ .F٠. PRO من اللورد أللنبي إلى رئيس الوزراء البريطاني جيمس ماكدونالد بتاريخ ١٩٢٤/٧/٢١ أكد نشأت باشا أن سلطات التحقيق المصرية لا يهمها مدام افيرينو شخصياً وإنما الأدلة التي بحوزتها ضد الخديوي السابق. من محضر ضابط الارتباط البريطاني OMTمع نشأت باشا تم تسجيلها في ١٩٢٤/٤/١٨. لو ثبت أن السيدة افيرينو أجنبية الجنسية فسوف تخضع للقانون البريطاني بموجب الاستثناءات الأربعةفي إعلان استقلال مصر. ص.١٤.

١٨ ١٤. S. ١٠٠٢١ / ٣٧١ .F٠. PRO بتاريخ ١٩٢٤/٧/١٨ من محتوى محضر ضابط الارتباط البريطاني مع نشأت باشا.

١٩ من محتوى تقرير اللورد أللنبي إلى ماكدونالد تاريخ استلامه في لندن ١٩٢٤/٨/٥.

٢٠ Acting High Commissioner A. K. Clark Kerr, S. ١٠٠٢١ / ٣٧١ .F٠. PRO ١١.٨.١٩٢٤.

٢١ ١٨.٧.١٩٢٤. S.١٥ ١٠٠٢١ / ٣٧١ .FO. PRO من تقرير ضابط الاتصال الانجليزي مع نشأت باشا. بعد أن تعرض نشأت باشا للوضع الاقتصادي المتغير في ألمانيا في بداية العشرينيات قال: "Life became more dear, their parents were unable to send them additional money, and they were faced with the prospect of being unable to continue their studies for lack of funds. At that moment Abbas Hilmi appeared on the scene with Sheikh Shawish and accepted responsibility for their finance, in return for which they gave him their adherence."الحياة أصبحت غالية وآباؤهم [آباؤ الطلاب المصريين] لم يعودوا قادرين على إرسال أموال إضافية لذلك كانوا يواجهون احتمال عدم قدرتهم على متابعة دراستهم لعجزهم المالي, في هذه اللحظة ظهر عباس حلمي والشيخ جاويش

وقبلا تحمل مسؤولية تمويلهم مقابل تقديمهم الولاء لهم" هذا الموضوع تناولته أيضاً التقارير الألمانية Vgl. PAAA ٧٧٦٦٨ S.٤٨٤.١٠.١٩٢٤. DGK to AA. Vgl. PAAA ٧٧٦٦٨ S.٥٥.٢٨.١٠.١٩٢٤. وفي خطاب من الخارجية الألمانية إلى سفارتها في روما يظهر فيه الدليل الوحيد على دعم عباس حلمي الثاني للطلاب المصريين في ألمانيا، والذي أمكن للجانب المصري إبرازهكان عبارة عن تحويل مالي مرسل من رجل أعمال ألماني إلى طالب مصري في القاهرة. Vgl. Auch PAAA ٧٧٦٦٨ S.٤١.٢٢.٨.١٩٢٤. انتقلت أثار وتداعيات محاولة اغتيال زغلول إلى برلين وتسببت في خلق نقاش عام في مصر حول وضع الطلاب المصريين في ألمانيا. وقد أرجع المندوب السامي البريطاني أسباب ذلك إلى الوضع الاقتصادي المتردي في ألمانيا وربطها بالظروف التي وصل إليها حال الطلاب المصريين، ويبدو واضحاً أن اللورد أللنبي قد اسند معلوماته إلى تكهنات نشأت باشا قبل ذلك بأيام مع OMT حول الوضع الاقتصادي للطلاب المصريين. FO. PRO. ٣٧١/ ١٠٠٢١ S.١٥ قارن أيضاً المقالة التالية في: " L Ecole du Meurtre en Allemange" in Revue des deuxMondesFO. PRO. ٣٧١/ ١٠٠٢١ S.١٩" من أللنبي إلى ماكدونالد. انتقد أللنبي الاستنتاج الساذج للحكومة المصرية الذي يدعي وجود تعاون متبادل بين الطلاب المصريين والخديوي السابق والحزب الوطني، فقد كان بإمكانها إرجاع الطلاب من ألمانيا أو تنصحهم بالعدول عن الدراسة هناك. وفي أكتوبر ١٩٢٤ طلبت النيابة العامة من أقارب الطلاب المصريين الذين يدرسون في موسكو بأن يرجعوا أبناءهم من هناك وإلا فإنهم لن يحصلوا على مال من القاهرة. انظر رمضان، عبد العظيم: دراسات في تاريخ مصر المعاصر. القاهرة ١٩٨١. ص. ٤١٠. وكتاب أللنبي إلى ماكدونالد: "that the Government are considering the advisability of withdrawing certain Egyptian students as are now graduating in German universities and of discouraging those who wish to complete their education in Europe from entering German institutions." F٠ ٣٧١ ١٠٠٢١ S.١٩. Field-Marshall Viscount Allenby to Mr. MacDonald.٢٨.٧.١٩٢٤. لقد كان لهذه الإجراءات أثارها السلبية وهو ما سيتم توضيحه عند مناقشة "فضيحة القنصل وترحيل طه ديبانه". فقد ظل عدد الطلاب المصريين حتى فترة الثلاثينيات دون ارتفاع في ألمانيا، ومن دون تفسير واضح للأسباب التي قدمتها الحكومة المصرية عام ١٩٢٤. علاوة على إجراءات الحكومة ضد الطلاب المصريين في موسكو والتي ذكرها رمضان في كتابه المشار إليه سلفاً. وحول اتهامات نشأت باشا يعتقد الباحث أن معلوماته قد تكون مستقاةمن وثائق وادبيات المعارضة المصرية في المهجر خلال الحرب العالمية الأولى، وأن نشأت باشا ربما وظفها بأثر رجعي. راجع التفاصيل في دراسة ثلاثية [قيد النشر والتحكيم أعدها الباحث لغرض الترقية إلى درجة أستاذ] عن المعارضة المصرية في المهجر والتي تتناول محمد فريد والحزب الوطني وعباس حلمي والشبيبة المصرية.

٢٢. DGK to AA. ٨.١٠.١٩٢٤. PAAA ٧٧٦٦٠ S.١٠٤

٢٣. FO. PRO. ٣٧١/ ١٠٠٢١ S.١١ من محتوى تقرير OMT مع الصحفي م. خوري بتاريخ ١٩٢٤/٧/١٨ وكذلك توصل المفوض الألماني مارتيتز إلى نفس الاستنتاج القائل بأن العلاقة الطيبة بين زغلول باشا والملك فؤاد

قد عادت إلى طبيعتها، وأن الطرفين قد اتفقا على ربط تهمة الاغتيال بأنصار عباس حلمي الثاني إلى جانب الوطنيين ومن ثم مطاردتهم بكل قوة. انظر .PAAA ٧٧٦٦٠ S. ٨٤. ٣٠.٠٧.١٩٢٤. DGK to AA. خطاب المبعوث الألماني إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٢٤/٧/٣٠ قارن أيضا .S. ٤٥ PAAA ٧٧٦٦٨ رسالة الدبلوماسي فون ريشتهوفن -معد تقارير القسم الثالث في الخارجية الألمانية- إلى السفير الألماني Rieth في باريس بتاريخ ١٩٢٤/١٠/١، ففي رسالته ذكر فون ريشتهوفن "أن الملك فؤاد هو من اتهم عباس حلمي في المقام الأول لأنه يكرهه ويريد الإضرار به سياسياً". وفي مقالة له نشرتها صحيفة الألمانية لم يذكر اسمها وصف منصور رفعت -المعارض المصري المنفي في ألمانيا من فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى- تلك الاتهامات الموجهة ضد الخديوي بالقول: "أنه لا يوجد افتراء سطحي وبعيد عن المنطق أكثر من ذلك القول المختلق".

٢٤ .٢٤.١٠.٠٨ .u. S. ١٠٥ PAAA ٧٧٦٦٠ S. ٨٨ ومع ذلك ظهرت أصوات في حزب الوفد تحذر من تبعات تلك الاتهامات والملاحقات؛ فمن ناحية قد تجعل الحكومة الوفدية مثاراً للسحرية, ومن ناحية أخرى قد تصنع الملاحقات المستمرة من الوطنيين "أبطالاً"، تلك الاعتراضات بدأت تظهر بعد أسابيع قليلة من إجراءات التحقيق المفرطة، وفي خطابه وضع مارتيتز وضع خطاً تحت عبارة المصالح المختلفة للملك وحزب الوفد PAAA ٧٧٦٦٠ S. ٩٠. ٠٦.٠٨.٢٤.

٢٥ S.٨٤ ٧٧٦٦٠ PAAAوعن مكانة زغلول القوية انظر تقرير اللورد أللنبي المفصل الذي بعث به إلى ماكدونالد. ٢٨.٠٧.١٩٢٤ S.١٨f. FO. PRO. ٣٧١/ ١٠٠٢١ وفي تقريرهالسري أشار Sudan Agent R.E. More"إلى مكانة زغلول وقال أن قضية السودان هي المشكلة الكبيرة التي لا يريد لها زغلول أن تحل مطلقاً."secret" ٣٠.٠٧.١٩٢٤ S.٢١-٢٤. FO. PRO. ٣٧١/ ١٠٠٢١

٢٦ S.١٥٠.٠٨.١٠.٢٤. ٧٧٦٦٠ PAAA هذا الموضوع متعلق بتسمية القاضي الذي سيشارك في تلك المفاوضات وقد نجح الوفد في فرض مرشحه على مرشح الملك. حول الخلاف بين الوفد والملك انظر PAAA .٧٧٦٦٠ S. ٨٩.٠٦.٠٨.٢٤.

٢٧ بعد أن أشار في تقريره الموسع إلى أن الحكومة المصرية لا تعتقد أن للبريطانيين أي يد في الجريمة؛ واصل أللنبي حديثه Vgl. F٠. PRO. ٣٧١/١٠٠٢١ S.١٠. ٢١.٠٧.١٩٢٤. " [...] I have noticed with regret that some of the vernacular newspapers, including two organs closely connected with the Prime Minister, the "Balagh" and the new weekly comic newspaper "Khial-el-Zill", have introduced into their comments on the organisation of the plot a suggestion that His Majesty's Government would perhaps not have been sorry if the assassin had succeeded in killing the man whom they had persecuted unavailingly since ١٩١٩, the present outrage being quoted as the climax of the dangers to which Zaghlul's life had already been exposed in Malta, in the Seychelles and in Gibraltar" S.١٠. لاحظت بأسف أن بعض الصحف المحلية منها اثنتان مقربة إلى رئيس الوزراء "البلاغ" والصحيفة الأسبوعية الهزلية الجديدة "خيال الظل" التي

تعرضت في تعليقاتها على التنظيم الذي قام بالمؤامرة واستنبطت أنه ربما لم يكن لحكومة جلالته أن تتأسف لو أن القاتل نجح في قتل الرجل [زغلول] الذي اضطهدوه دون جدوى منذ العام ١٩١٩ وقد استشهد بهذا الانتهاك على أنه ذروة الأخطار التي تعرض لها زغلول في مالطة وسيشل وجبل طارق. ص.١٠.

٢٨ F٠ PRO ٣٧١/١٠٠٢١ S.١١. ١٨.٠٧.١٩٢٤. حديث OMT مع الصحفي م.خوري

٢٩ F٠ PRO ٣٧١/١٠٠٢١ S.١١-١٢. ١٨.٠٧.١٩٢٤. من محتوى تقرير OMT الذي قال: "أصبحبإمكان صحف المعارضة وخاصة "الأخبار واللواء صحيفة الشيخ جاويش" أن تولي أهمية لاختفاء سلاح الجريمة بتورط المجرمين أو حتى السلطات البريطانية في مصر وأوصانا بأن علينا قراءة هاتين الورقيتين بتمعن واهتمام كبير خلال الأسبوع القادم وعلينا أيضاً أن نحتج بشدة لدى الوزارة التي يمكننا الوثوق بتعاونها إذا ما صنعت أي دسيسة". ص. ١٢.

٣٠ ١٣.٧.١٩٢٤ "Le Journal" S.٣. F٠ PRO ٣٧١/١٠٠٢١ وقد نشرت المقالة بعنوان Le Champion de I Independence بتوقيع nome de plume S.B وقد ذكرت السفارة البريطانية في باريس أن ذلك التوقيع بالأحرف الأولى يعود إلى St. Brice زوج ابنة Hanotaux الرجل الكريه"loathsome fellow"قارن أيضاً: ,Eric Philipps ٢. S. ١٠٠٢١ / ٣٧١. PRO. F٠. British Embassy in Paris, to Lancelot Oliphant, ٢٠.٧.١٩٢٤.

٣١ قارن أيضاً برقية أللنبي إلى الخارجية البريطانية رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٩٢٤/٧/١٧ ص. ٣٤-٣٥. " I should be glad if it were possible to discover whether there was any Egyptian inspiration behind this article." انظر أيضاً الرسائل المتبادلة بين Charles Mendel and A. Willert: Vgl. F٠ PRO ١٠٠٢١/٣٧١ S.٣٧-٣٩. ٢١-٢٢.٠٧.١٩٢٤.

٣٢ S.٣٧ ١٠٠٢١ F٠ ٣٧١ وفي رسالته المشار إليها أعلاه كتب ويلارت إلى مندل يقول: "In the meantime, Murray and other people here are very much interested to know what the inspiration of the article was; whether Egyptian or not. I do not suppose that it will be possible to find out but they will be very grateful if you can." موراي وآخرون يهتمون كثيراً في الوقت الحالي لمعرفة مصدر إيحاء كتابة المقالة إن كان مصرياً أم لا ولا أظن أنهم سيعرفون وسيكونون شاكرين جداً إذا استطعت أنت معرفة ذالك".

٣٣ ٢٤.٩.١٩٢٤. Vgl. F٠ PRO ١٠٠٧١ S.٧-١٦. التقرير السري الذي أعده E.A. Fischer مرفق به تقرير أخر يتحدث عن القضية المصرية وعن سحب الفرق العسكرية البريطانية من مصر إلى سيناء F٠. PRO ٣٧١/ ١٠٠٧١ S. ٦.

٣٤ F٠. PRO ٣٧١/ ١٠٠٧١ S.٨-٩:.

٣٥ F٠. PRO ٣٧١/ ١٠٠٧١ S.١١. في صفحة ١٠ من ذلك التقرير برر كاتبه إمكانية الانسحاب والبقاء بهذا الأسلوب "I feel that the country's prosperity and the people's freedom and happiness which Great Britain has brought with her in Egypt (a prosperity and freedom unequalled in Egyptian history) not only give

England a right to remain; they were also impose upon her a duty towards thirteen millions fellaheen who for the first time in sixty centuries have become acquainted with fairness and justice. I ask would it be right to deliver them into the hands of a few thousands whose one aim is to prey on them."S.١٠f.

٣٦في سياق تقريره السري كتب فيشر "أفترض بعقلانية أن حكومة جلالته [ملك بريطانيا] ستتنازل عن حكم مصر بسرور إذا حصلت على ضمانات مكتوبة بأن لا تتخذ مصر موقفاً عدائياً ضدها وأن لا يحل محلها أي قوى أجنبية في وادي النيل". ص. ٨. وفي ورقتين أخريين اشترط فيشر أن تقدم مصر الضمانات الثلاثة التالية لبريطانيا: (أ)- أن تكفل المعاهدة المكانة المرموقة لبريطانيا وتدافع عنها (ب)- حماية الاتصالات الإمبراطورية (ج)- ضمان عدم حصول أي قوى أجنبية على ما تحظى به بريطانيا من امتيازات حتى الآن، ولكي تسيطر على الأحداث في مصر، فإن أنسب إمكانية لبريطانيا هي تلبية الطموحات القومية. ص. ١٢: "It may be reasonably assumed therefore that His Majesty's Government would gladly relinquish the task of governing Egypt if it had the absolute assurance that that country could not become unfriendly and that no foreign influence could supersede ours in the Nile Valley." S.٨ "If such is the case, the treaty which is to define respective positions should secure for Great Britain: (a) Effective means of protection of Imperial communications. (b) The assurance that no other power can acquire the privileged position which she has hold up to now. (c) The possibility for her to control events in Egypt at a reasonable cost in a manner compatible with nationalistic aspirations." S.١٢

٣٧وجاء في التقرير أيضاً "اقترح على حكومة جلالته أن توافق على الاقتراح المصري بسحب القوات العسكرية البريطانية من وادي النيل ونقلها إلى شرق قناة السويس بشرط أن تكون شبة جزيرة سيناء ضمن مراكز التاج وتحت تصرف بريطانيا العظمى". "I beg to suggest for the consideration of His Majesty's Government, that Egypt's proposal to evacuate all British troops from the Nile Valley and move them east of the Suez Canal might be agreed to, on condition that Sinai Peninsula be made over to Great Britain as a Crown possession." F٠. PRO ٣٧١/ ١٠٠٧١ S.١٣ff.FO.

F٠. PRO ٣٧١/ ١٠٠٧١ S. ١٥f. ٣٨

٣٩. ١٠.١٢.١٩٢٤. F٠. PRO ٣٧١/ ١٠٠٧٤ S.١ من محتوى تقرير جي. موراي المكون من خمس ورق بعنوان "الوضع السياسي في مصر.

٤٠ انظر.S.١ ١٠٠٧٤ /F٠. PRO ٣٧١ موراي وصف الملك بأنه ذكي وطموح وباطش وينقصه قدرة وكفاءة رجل الدولة "The King is Clever, ambitious, intriguing and unscrupulous but lacking any sense of proportion or the qualities of statesmanship."

٤١ F٠. PRO ٣٧١/ ١٠٠٧٤ S.١.

بمناسبة سفر الملك فؤاد إلى ألمانيا في صيف عام ١٩٢٩ كتبت الصحف الألمانية مقالات متعددة تناولت فيها سيرته الذاتية، ولكنها لم تتعرض للملك فؤاد بأية انتقادات تقيد أن نقص في فنون الحكم والسياسة وإدارة شئون الدولة وهو ما يتعارض مع جاء في تقرير موراي البريطاني. راجع الفصل الخاص بزيارة الملك فؤاد إلى ألمانيا "Der BesuchKönigFuads in Deutschland". في دراسة الباحث عن العلاقات الألمانية المصرية Mahmoud Kassim: Die Beziehungen Deutschland's zuÄgypt ١٩١٨ß١٩٣٦. Hamburg ٢٠٠٠.

٤٢ جاء في الصفحة الأولى من تقريره وصف موراي حزب الوفد بالتيار السياسي المنظم في مصر، والذي تمكن من الحصول على الأغلبية المطلقة في انتخابات العام السابق لمحاولة الاغتيال.

٤٣ S.١ ١٠٠٧٤ /F٠. PRO ٣٧١ نسبموراياالمصطلح "Delegation"إلى الوفد الشعبي المصري الذي شارك عام ١٩١٩ في مؤتمر فرساي للسلام للمطالبة باستقلال مصر عن بريطانيا، وقد تطور ذلك اللفظ إلى حزب "الوفد". وحوله اجمع الباحثون المصريون واختلفوا على اسم صاحب الفكرة الأول.

٤٤ منذ العام ١٩١٩ ظهرت في مصر حركة نسائية نشطة جداً تعاطفت مع أهداف الوفد، وبعد اعتقال زغلول باشا ونفيه إلى سيشل من قبل السلطات البريطانية في ديسمبر ١٩٢١ نظمت النساء مظاهرات أمام مقر المفوض السامي البريطاني أللنبي حتى تحققت مطالبهن بتحرير السياسي المصري المحبوب.

٤٥ F٠. PRO ٣٧١/ ١٠٠٧٤ S.٢. ١٠.١٢.١٩٢٤.

٤٦ F٠. PRO ٣٧١/ ١٠٠٧٤ S.٢. "The Nationalists are by the way of being the faithful disciples of the first Egyptian nationalist leader, Mustafa Kamel, who gave so much trouble at the end of Lord Cromer's and during Sir EldonGorst's time in Egypt

٤٧ F٠. PRO ٣٧١/ ١٠٠٧٤ S.٣.

٤٨ .F٠. PRO ٣٧١/ ١٠٠٧٤ S.٣f "King Fuad will have to declare a state of siege"

٤٩ ٢٦.٠٩.٢٤ .S.٤٣f ٧٧٦٦٨ PAAAرسالة شخصية من السفير الألماني في باريس السيد ريت إلى فون ريشتهوفن بالخارجية الألمانية.

٥٠ ٠١.١٠.٢٤. .S.٤٥f ٧٧٦٦٨ PAAA رسالة من فون ريشتهوفن إلى السفير الألماني في باريسريتتذكر "إنه إلى جانب المجاملات الشخصية المتعارف عليها، وبناءً على طلبه، تم صناعة يخت للخديوي في ترسانة البحرية الألمانية، وأن وزارة الخارجية الألمانية وفرت له طاقماً لذلك اليخت الذي كان في بداية الأمر يبحر رافعاً العلم الألماني, ولكن بعد أن تعامل الخديوي مع شعبه بحقارة لم نحرك من أجله إصبعا" انظر أيضاً الملاحظات المكتوبة بخط اليد في الوثيقة

الألمانية في الحافظة رقم ٧٧٦٦٨ ص٤٩ وما يليها بتاريخ ١٩٢٤/١٠/٤ رسالة من الخارجية الألمانية إلى سفيرها في روما توجهه فيها كيف يعترض على الاتهامات الموجهة إليها. وفي نفس الحافظة ٧٧٦٦٨ ص. ٥١ بتاريخ ١٩٢٤/١٠/٣ رسالة من سفارة ألمانيا في باريس تشرح ردها على الاتهامات المصرية.

٥١ PAAA ٧٧٦٦٨ S.٤٥f. ٠١.١٠.٢٤.

٥٢ PAAA ٧٧٦٦٨ S.٥٤. DKGK an AA. ٢٨.١٠.٢٤. انظر أيضا الحافظة رقم ٧٧٦٦٨ ص.٤٧-٥١.

٥٣ PAAA ٧٧٦٦٨ S.٥١. u. S.٥٤.

٥٤ PAAA ٧٧٦٦٨ S.٥٨. ١٢.١١.١٩٢٤. رسالة من السفارة الألمانية في روما إلى الخارجية في برلين.

٥٥ PAAA ٧٧٧٦٠ S.٣١. ١٥.٠٧.١٩٢٤. وثيقة تتضمن شكوى مالكة المترل السيدة يوهنسن بخصوص الاعتداء غير القانوني للقنصل المصري رفعتها إلى القسم السياسي بوزارة الخارجية الألمانية وليس بعيداً أن يكون ذلك تعاطفاً منها مع الطلاب المصريين الساكنين في مترلها مع الرغبة في تثبيت القانون.

٥٦ PAAA ٧٧٧٦٠ S.٣٤.١٨.٠٧.١٩٢٤. من محتوى مقالة نشرتها صحيفة الفوز يشهتسايتونج Die VossischeZeitung

٥٧ PAAA ٧٧٧٦٠ S.٣١.١٥.٠٧.١٩٢٤.

٥٨ PAAA ٧٧٧٦٠ S.٢.u. S.٦f. ١٥.٠٧.١٩٢٤. برقية من الخارجية الألمانية إلى بعثتها في الإسكندرية وقد طرأ عليها تغيير بخط اليد. انظر الهامش التالي.

٥٩ PAAA ٧٧٧٦٠ S.٢. ورد في الوثائق السرية أن الخارجية الألمانية كانت "تريد النزول عند رغبة المصريين قدر المستطاع على الرغم من عدم قانونية تفتيش المنازل دون أمر قضائي وخاصة بعد المساعي الرسمية التي بعث بها مفوض ألمانيا في مصر "جوزيف مارتيتز" يلتمس فيها من السلطات الألمانية المسئولة دعم خطوات القنصل المصري "كل ما كان ذلك ممكناً" ١٥.٠٧.١٩٢٤. Vgl. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٨. برقية من الإسكندرية إلى الخارجية الألمانية.

٦٠ PAAA ٧٧٧٦٠ S.٢. ١٥.٧.١٩٢٤. رسالة من فون شوبرت إلى المفوض الألماني في مصر ينصحه في بادئ الأمر "أن يلفت انتباه الحكومة المصرية أنه لا يمكن قبول التمثيل القنصلي بشكل دائم، مع العلم أن تغيير القنصلية إلى مفوضية يستغرق وقتاً طويلاً". عندما تسرب خبر "المساعدة القانونية" زادت الانتقادات الخاصة بفضيحة القنصل.

٦١ Vgl. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٦. ١٧.٠٧.١٩٢٤. برقية من الخارجية الألمانية.

٦٢ Vgl. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٣f. ١٥.٠٧.١٩٢٤. رسالة من وزارة الخارجية الألمانية إلى إدارة الأمن في برلين قسم (١.أ)

٦٣ Vgl. PAAA ٧٧٧٦٠ S٢-.٣. u, S.٧. برقية تضمنت ملاحظة شخصية بعث بها فون شوبرت إلى المفوضية الألمانية في مصر.

٦٤ Vgl. PAAA ٧٧٧٦٠ S.١٢. ١٨.٠٧.١٩٢٤ برقية إلى الإسكندرية.

٦٥ PAAA ٧٧٧٦٠ S.٩. بعض فقرات البرقية مُعَلَّم عليها بخط اليد.

٦٦ PAAA ٧٧٧٦٠ S.٢٧. "Der Tag" ١٧.٧.١٩٢٤. u. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٢٨. "Vorwärts" ١٧.٠٧.١٩٢٤. u. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٢٣. Die "Rote Fahne" ١٨.٧.١٩٢٤. أشارت صحيفة

اليوم وإلى الأمام والراية الحمراء إلى "ارتباط السياسة المصرية بإنجلترا وقالت أنها تقوم بملاحقة المصريين المقيمين في برلين الذين يبثون دعاية نشطة ضد الإمبريالية البريطانية وعملائها المصرين وهذه ليست بالظاهرة الجديدة ولكن الجديد هو أن أحداً لا يسمع أو يستجيب لما يقوم به هنا اليوم عملاء ماكدونالد من عبث وفساد وكأنهم في مستعمرة بريطانية، وبوجه عام فإن استخدام لفظ "عملاء ماكدونالد" من قبل صحيفة الراية الحمراء يفهم منه تبعية مصر لسياسة انجلترا التي كان رئيس وزرائها ماكدونالد.

٦٧ Vgl. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٢٠f. Die Deutsche Zeitung ١٧. u. ١٨.٠٧.١٩٢٤.

٦٨ Vgl. PAAA ٧٧٦٦٨ S.٣٣. ٢٠.٧.١٩٢٤. u. PAAA ٧٧٦٦٨ S.٣٧f.

بلاغات رابطة "المناضلين الأسيويين" المنشورة في الدار الألمانية للكتاب الشرقيتم ارسالها إلى الخارجية الألمانية التي ردت عليها بتاريخ ١٩٢٤/٧/٢٥.

٦٩ Vgl. PAAA ٧٧٦٦٨ S.٣٣. حينها لم يكن مقدمي البلاغات قد عرفوا أنه سيتم ترحيل طالب مصري بعد عام تماماً تحت مبرر انه أجنبي مزعج"lästigenAusländer". راجع التفاصيل في موضوع "طه دينانه".

٧٠ Vgl. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٧-٧٢. ٢٨.٧.١٩٢٤. u. PAAA ٧٧٧٦٠ ٢٩.٧.١٩٢٤. الاستفسار رقم ٤٨ قدم إلى البرلمان الألماني من كتلة الحزب الشيوعي KPD Fraktion انظر أيضا خطاب رئيس مجلس النواب في نفس التاريخ ونفس المحتوى.

٧١ Vgl. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٧١.

٧٢ Vgl. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٧٣. الرد على الاستفسار رقم ٤٨ بدون تاريخ.

٧٣ Vgl. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٣٣. ١٧.٠٧.١٩٢٤. برقية مطابقة لبرقية بعث بها منصور رفعت إلى رئيس البرلماني الألماني وإلى وزير الخارجية أيضاً. وفي ١٩٢٤/٧/٢١ نشرت صحيفة الصليب "Kreuz-Zeitung" احتجاجات لكل من "لجنة الدفاع الوطني المصري" برئاسة احمد الدرديري و"التجمع الوطني الراديكالي المصري" بقيادة منصور رفعت و"الحزب الوطني المصري" درت فيها على المقالات الصادرة عن "الرابطة المصرية" التي تدعي أنها تدافع باسم الجالية المصرية في برلين عن تصرفات القنصل. قارن ١٧.٠٧.١٩٢٤. Vgl. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٣٩.

٧٤ PAAA ٧٧٧٦٠ S.٣٣ vom ١٧.٧.١٩٢٤. Vgl. u.a. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٢٦. ١٧.٧.١٩٢٤ u. ١٧.٧.١٩٢٤. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٢٤. رسالة قصيرة منقول من البرقية السابقة بالإضافة إلى رسالة أخرى حملت نفس المضمون نشرت في صحيفة اليوم "Der Tag"وبورصة برلين "Berliner Börsenblatt".

٧٥ Vgl. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٢٤. "Berliner Börsenblatt" ١٧.٧.١٩٢٤. u. "Der Tag" ١٨.٧.١٩٢٤, in PAAA ٧٧٧٦٠ S.٢٥. في هذه المقالة طُرِح دافع محاولة الاغتيال بأن زغلولاً وطني وقع ضحية لمحاولة اغتيال وطنية "لأنه أراد السلام مع انجلترا. وفي مقالة نشرتها صحيفة اليوم قيمت فيها جهود أمن برلين: "لقد فشل أمن برلين تماماً في تعامله مع آل محمد وقد ارتكب القسم أخطاء سياسية أكثر من اللازم. وربما كان للتحقيق أهمية قيمة لو أنه سلط الضوء على القرائن المقدمة من قسم الشرطة السياسية وقسم الشئون الشرقية في وزارة الخارجية وخاصة قضية "طه دينانه" التي سنتناولها لاحقاً.

٧٦ Vgl. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٥. Telegramms ohne Datum [١٣. o.١٤.٧.١٩٢٤ ?]

٧٧PAAA ٧٧٧٦٠ S.٥.

٧٨ Vgl. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٦٩. ٢٥.٧.١٩٢٤. u. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٣٨. ٢٢.٧.١٩٢٤. برقية تتضمن اتهام موجه لوزارة الخارجية الألمانية مرفق بها جواب الخارجية الألمانية إلى مفوضها في القاهرة.

٧٩ PAAA ٧٧٧٦٠ S.١٠. ١٧.٧.١٩٢٤.

٨٠ PAAA ٧٧٧٦٠ S.٣. ١٥.٧.١٩٢٤. " رسالة من الخارجية الألمانية إلى رئاسةأمن برلين عن وصول القنصل المصري من هامبورج إلى برلين، ومن باريس ابلغ السفير الألماني خارجية بلاده عن حضور الدبلوماسي المصري "الجندي" PAAA ٧٧٧٦٠ S.٣٩. u. PAAA ٧٧٧٦٠ S.٦٤. ١٩.٠٧.١٩٢٤.

٨١ PAAA ٧٧٧٦٠ S.٦٥.

٨٢ PAAA ٧٧٧٦٠ S.٥٥. ٢٣.٠٧.١٩٢٤. برقية الخارجية الألمانية إلى مفوضها في الإسكندرية. PAAA S.٣٣-٣٥. ٧٧٧٦٦٨لا يوجد تاريخ أو بيانات عن المرسل والمستقبل وتتضمن الوثائق خلاصة مختصرة "للفضيحة"، ربما أن تلك الملاحظات عبارة عن نسخة من رد السفارة على مجلة المناضلين الآسيويين.

٨٣ لم يتبق سوى التصديق على تلك الاتفاقية من قبل البرلمان المصري.

٨٤ بما أن السبب الرئيسي للترحيل ذو طابع سياسي داخلي، وأن الوثائق قد ذكرته دوماً مقروناً بشخص سكرتير المفوضية المصرية في برلين "عمر سري باى"؛ فإن ما تم اتخاذه من إجراءات ضد طه دينانه لا يمكن النظر إليه سوى أنه عمل انتقامي شخصي تولى تنفيذه عمر سري باى.

٨٥ Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ S.٢. ٨.٨.١٩٢٥. الوثيقة الأصلية لمذكرة البعثة المصرية في برلين صادرة عن "الجمعية المصرية للعلوم".

٨٦ Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ S.٢.

٨٧ Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ S.٨f. ٤.٩.١٩٢٥. Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ S.٣. ٢١.٨.١٩٢٥. رسالة مفصلة من الخارجية الألمانية إلى وزارة الداخلية البروسية.

٨٨ Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ S.٣-٤

٨٩ Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ S.٢٦. ١٦.٠٩.١٩٢٥ خطاب إلى وزارة الخارجية ورئيس شرطة برلين.

٩٠ Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ S.٤٨ff. ٢١.٩.١٩٢٥. في هذه الوثيقة يظهر عنوان سكن طه دينانه في مدينة لايبزج مما يدل على رحيله من برلين.

٩١ Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ S.٥. ٢٧.٨.١٩٢٥. رسالة من احمد علي "المصري" [الدرديري]. انظر خطاب وزير داخلية بروسيا إلى القنصلKonsulKalisch في الخارجية الألمانية في ١٧.٩.١٩٢٥ S.٦. PAAA ٧٧٦٦٩ وبرقية "الاتحاد المصري" إلى وزير الخارجية الألماني في ١٩.٩.١٩٢٥ S.٣٩ PAAA ٧٧٦٦٩

٩٢ PAAA ٧٧٦٦٩ S.٥. ٢٧.٨.١٩٢٥.

٩٣. ٢٧.٨.١٩٢٥. PAAA ٧٧٦٦٩ S.١٢ رسالة من البروفسور جورج كامبفماير إلى بوشل مدير الشرطة السياسية في برلين. في بعض الوثائق ورد الاسم الأول للقنصل المصري مرة باسم [عثمان ومرات كثيرة باسم عمر] والصحيح هو "عمر سري باى".

٩٤. PAAA ٧٧٦٦٩ S.١٣. ٢٧.٨.١٩٢٥.

٩٥. ٢٩.٨.١٩٢٥. PAAA ٧٧٦٦٩ S.١٠f. كان لرئيس شرطة برلين نفس الرأي في هذا الموضوع؛ ففي تقريره إلى وزير الداخلية البروسي "سيفرنج " وصف طلب سكرتير المفوضية المصرية بأن له دوافع سياسية انتقامية "Racheakt".

٩٦. ٢.٩.١٩٢٥. Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ S.٢٢. هذه المعلومات تضمنتها مراسلات المفوضية الألمانية بالقاهرة ونسبتها إلى صحيفتي الأهرام والبورصة المصريتين PAAA ٧٧٦٦٩ S.٢٤f. ٢٩.٠٨.١٩٢٥.. Ein Artikel der "Bourse Egyptienne" ٢٩.٨.١٩٢٥,und "El Ahram".

٩٧. Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ S.٢٣. ٢.٩.١٩٢٥.

٩٨ Vgl. PAAA ٧٧٧١١ S.٤١. ٣٠.٩.١٩٢٥ u. PAAA. ٧٧٦٦٩ S.٦٢. ٣٠.٩.١٩٢٥ u. PAAA ٧٧٦٦٩ S.٦٥ff.٣٠.٩.١٩٢٥. Vgl. auch PAAA ٧٧٧١١ S.٣٨. ٢٤.٩.١٩٢٥. "Bourse Egyptienne" in: PAAA ٧٧٧١١ S.٣٩. ٢٩.٠٨.١٩٢٥.من المفوض الألماني في القاهر إلى الخارجية الألمانية وفي هذه الفترة نشرت الصحف عدة تقارير انتقدت بشدة تصرفات سكرتير المفوضية المصرية.

٩٩ Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ S . ٦٥-٦٧. ٣٠.٩.١٩٢٥. u, PAAA ٧٧٦٦٩ S.٦٣. ٢.١٠.١٩٢٥. Vgl. auch PAAA ٧٧٦٦٩ S.٧٣. ٨.١٠.١٩٢٥ u. PAAA S. ٨٧f. ١٣.١٠.١٩٢٥.. من محتوى تقرير مطول بعث به المفوض الألماني في القاهرة إلى خارجية بلاده التي ردت عليه مؤيدة استنتاجاته فيما يتعلق بأن المظاهرات "لا تؤخذ على محمل الجد" لأن معظم الآباء هم من موظفي الدولة المصرية ولذلك السبب لن يجازفوا في المشاركة بمثل تلك الفعاليات والتجمعات الشعبية، أما الرسالة الأخيرة فإنها توضح مسألة تقبل الرأي العام في مصر لقضية الترحيل.

١٠٠. ١٦.٩.١٩٢٥. Vgl. AAA ٧٧٦٦٩ S.٨f. ٤.٩.١٩٢٥. u. PAAA ٧٧٦٦٩ S.٢٦. رسالة مستعجلة من وزارة الخارجية الألمانية إلى وزارة الداخلية البروسية، يليها قرار الترحيل الصادر عن وزير الداخلية البروسيتحت مبرر أن ذلك القرار يخدم مباحثات التوقيع على أهم اتفاقية دولية بين حكومة الرايخ الألمانية والحكومة المصرية والتي تضررت بسبب تلك الفضيحة. ويرى الباحث أن الألمان والمصريين قدموا طه دينانه كبش فداء مقابل فضيحة القنصل.

١٠١. ١٦.٩.١٩٢٥. PAAA ٧٧٦٦٩ S.٢٨. يبدو أنه تقرير داخلي أعدته وزارة الخارجية الألمانية عن صعوبة المفاوضات مع وزارة الداخلية البروسية.

١٠٢. ٣٠.٩.١٩٢٥. Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ S.٦٥ff. تقرير من خمس صفحات عن ردود الأفعال المختلفة حول الفضيحة في الأوساط الصحفية والحكومية.

١٠٣. ١٦.٩.١٩٢٥. u. S.٢٦ -٢٨. ٢٩.٨.١٩٢٥. Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ S.١٠.

١٠٤. ١٦.٩.١٩٢٥. S. ٢٦. Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ لا يوجد في الوثائق ما يوضح أسباب خضوع وزير الداخلية البروسي لطلب وزارة الخارجية الألمانية، على الرغم من بقاء التناقضات بين ادعاءات الخارجية ومعلومات الشرطة السياسية في برلين. والباحث لا يرى جواباً غير القول أن السياسة ليس فيها أخلاق.

١٠٥. ٢٧.٨.١٩٢٥. S.١٢ff. Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ خطاب من البروفسور كامبفماير إلى بوشل؛ رئيس الشرطة السياسية في برلين.

١٠٦. ٢٧.٨.١٩٢٥. S.١٤. Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ كامبفماير إلى بوشل، وعن كفاية الخارجية الألمانية في اتخاذ قرارات سياسية خارجية انظر دراسة: Krüger, Peter: "Struktur, Organisation und außenpolitischeWirkungsmöglichkeiten der leitendenBeamten des AuswärtigenDienstes ١٩٢١ - ١٩٣٣" in: Klaus Schwabe "Das DiplomatischeKorps ١٨٧١ - ١٩٤٥",Boppard/Rh ١٩٨٢.

١٠٧. ١٧.٩.١٩٢٥. S.٤٤. Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ مذكرة داخلية من الخارجية الألمانية كتبها الدبلوماسي فون ريشت هوفن بعد أن علم أن البروفسور كمبفماير هو كاتب الخطاب، على الرغم من أن الأخير كان قد طلب عدم ذكر اسمه وأن يتم التعامل مع خطابه بسرية، وذلك لأن بوشل مستلم الخطاب كان صديقاً للبروفسور. وتجدر الإشارة إلى أنه -وحتى يومنا هذا- لا يزال يوجد أمثلة مشابهة وأحياناً أكثر تخلفاً في كوادر وزارات الخارجية العربية وبعثاتها الدبلوماسية.

١٠٨. S.٤٤. PAAA ٧٧٦٦٩ لا يوجد في الوثائق الألمانية أي دليل قانوني اعتمدت عليه الداخلية البروسية في قرارها ترحيل طه دينانه، في حين أن هناك تطابق مع الحجج المناقضة التي قدمها كامبفماير.

١٠٩. S.٤٤. Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ في المذكرة الداخلية التي أعدها فون رشت هوفن حاول فيها تشويه ولاء وسمعة البروفسور كامبفماير، واتهمه بأنه ينوب تماما عن الأشخاص المنتمين إلى بعثات العالم الإسلامي، والذين يرجح أنهم يشكلون خطراً على علاقات ألمانيا.

١١٠. ٢٦.٩.١٩٢٥. S.٥٦. PAAA ٧٧٦٦٩ رسالة من الجالية المصرية في برلين إلى وزير الخارجية الألماني "Stresemann"اشتريزمان، ممضية من: "لجنة الحزب الوطني المصري" "الجمعية المصرية للعلوم" و"جمعية الدفاع الوطني المصري".

١١١. S.٥٦. Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ تبدو صيغة التحذير في هذه الرسالة واضحة حيث تقول: "BedenkenSie die negativenFolgenIhresjetzigenHandelns" تأملوا حضرتكم في العواقب السلبية لتعاملكم الحالي".

١١٢ ٣١.١٠.١٩٢٥. S.١٠٠. Vgl. PAAA ٧٧٦٦٩ وهذه الرسالة تم توقيعها من قبل لجنة الدفاع الوطني المصرية في ألمانيا ولجنة الحزب الوطني المصري والرابطة المصرية في برلين. وفي رسالة داخلية مرفقة أعدتها الخارجية الألمانية لخصت فيها محتوى مذكرة غير موقعة من جمعية العلوم المصرية تفيد أن البعثة المصرية في برلين تقسم أنها قد وضعت ترحيل طه دينانه وزملاءه من بروسيا على رأس أولوياتها.